A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/47/PV.55
4 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخامسة والخمسين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد كالباجي (نائب الرئيس)	(سري لانكا)
ثم :	السيدة إسكالر (نائبة الرئيس)	(الغلبين)
ثم :	السيد دانغوي ريواكا (نائب الرئيس)	(غابون)

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية [٧٩] (تابع)

(أ) تقرير المؤتمر

(ب) تقرير الامين العام

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61735 ٢٧٠٧ض (٩٢)

نظرا لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كالباجي (سري لانكا) .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

البند ٧٩ من جدول الاعمال (تابع)

تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

(أ) تقرير المؤتمر (A/CONF.151/26, vols. I-IV and vol. II/Corr.1)

(ب) تقرير الامين العام (A/47/598 and Add.1)

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو في حزيران/يونيه الماضي ، حضرته جميع البلدان تقريبا . وشارك فيه أكثر من ١٢٠ من رؤساء الدول والحكومات . وقد سبقته عملية تحضيرية مطوّلة شاركت فيها الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية . وينبغي النظر إلى حقيقة أنه قد تسنى تنظيم جهد دولي لتركيز البحث على البيئة والتنمية بصورة متكاملة باعتباره انجازا كبيرا لم يسبق له مثيل .

وعلى خلاف مؤتمر استكهولم في عام ١٩٧٢ ، فإن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية قد رفع قضايا التنمية إلى مستوى معادل لمستوى قضية البيئة . وقد اتخذ المؤتمر خطوات حاسمة للترويج لفكرة الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ، ووضع البشر في صميم هذا التحدي . كان المؤتمر فرصة تاريخية اغتنمناها إزاء خلفية من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى التي طرحت مطالب جديدة بشأن قضايا من قبيل الاستقطاب بين الشمال والجنوب والفقر وإهمال الجنوب وحالة الكوكب الهشة ، وذلك في ظل وعي عام متزايد على نطاق العالم أجمع .

لكن النتائج الفعلية لمؤتمر ريو من حيث التعهدات المكتوبة والمبادرات جاءت أقل كثيرا من مستوى الآمال المعقودة . والفجوة الخطيرة بين الآمال وبين النتائج الفعلية يعتبرها الكثيرون فشلا ذريعا للمؤتمر ، وهو فشل يمكن أن يوصف جدلا بأنه ذو أبعاد تاريخية .

ولا يمكننا ، حتى ونحن نمجد المنجزات التي حققها المؤتمر ، أن نتجاهل أوجه قصوره . فاتفاقية تغيُّر المناخ على سبيل المثال ضعيفة بصورة مخيِّبة للآمال ، وهي تكشف عن التردد السياسي والافتقار إلى التصميم من جانب البلدان الصناعية . والمسائل

الرئيسية المتعلقة بالموارد المالية والتكنولوجيا لم تُعالج بشكل كاف . كما لم تكن هناك استجابة واضحة تعبّر عن التصميم تجاه المسائل المتعلقة بارتفاع درجة الحرارة في العالم ، والتخلص من النفايات الخطرة في البلدان النامية ، وأنماط الاستهلاك في البلدان المتقدمة ، والمشاكل النووية الطابع . كما أن جدول أعمال القرن ٢١ قصر عن الدعوة إلى محاسبة بعض الفاعلين الرئيسيين عن التدمير البيئي العالمي ، مثل الشركات عبر الوطنية . فالحاجة قائمة إلى وضع مدونة قوية لقواعد السلوك لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية . إن التحدي الذي يواجهنا الآن هو تشجيع التغيير الحقيقي الذي يبدأ على المستويات الوطنية ويصل حتى المستويات الدولية ، وإحداث هذا التغيير فعلا .

والمؤتمر لم يتطرق إلى أوجه الاجحاف التي تتسم بها الهياكل الاقتصادية الدولية إلا بالكاد . وينبغي أن تنظم عملية المتابعة للمؤتمر بحيث تتدارك هذا التقصير ، وذلك بتدارس قضايا من قبيل عكس اتجاه تدفق الموارد من الجنوب إلى الشمال ، وتحسين معدلات التبادل التجاري لصالح الجنوب ، وتخفيف عبء الديون . فهذه الاصلاحات ضرورية إذا أريد للجنوب أن يكتسب البحبوحة الاقتصادية اللازمة لتحقيق الانتقال إلى تنمية سليمة بيئيا وعادلة اجتماعيا . وعلينا أن نعمل أيضا من أجل فرض حظر تام على صادرات النفايات الخطرة والصناعات القذرة من الشمال إلى الجنوب . وفيما يتعلق بالاسلحة النووية ، رجع المؤتمر إلى الوراء بدلا من المضي إلى الأمام إذا ما قورن بمؤتمر استكهولم . كما أنه قصر عن تحديد ما هو مطلوب عمله في الشمال بغية التحوُّل إلى التنمية السليمة بيئيا ، مثال ذلك معالجة مشاكل أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للإدامة المتّبعة في الشمال .

وثمة جانب آخر من جوانب القصور الخطيرة التي ظهرت في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تمثّل في عدم ظهور روح قيادية من جانب الشمال . فقد أدى الاختلاف في الرأي بين البلدان المتقدمة النمو إلى افتقار تلك المجموعة إلى الاحساس الواضح بالوجهة المنشودة . واتخذت بعض البلدان الصناعية مواقف سلبية . فبدلا من أن تتحرك إلى الامام في القضايا الاساسية ، كان المرء يلمس ميلا من جانب تلك البلدان إلى الاختفاء وراء بعضها البعض ، كما تجلى بوضوح فيما يتصل بقضية الموارد المالية .

وفيما يتعلق بالطريق الذي مازال علينا أن نسلكه ، فمن الواضح أن عملية الانتقال إلى التنمية المستدامة تتطلب تغييرا جذريا في طريقة رؤيتنا لاستخدامها للطبيعة . وهذه عملية معقّدة ، وأحد مكوناتها الرئيسية هو التعاون العلمي ، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على تكنولوجيات صالحة بيئيا ، وفي المقام الاول ، بناء القدرة التقنية والمؤسسية لكل البلدان من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

لقد حظيت هذه المسائل بقدر كبير من الاهتمام المنهجي أثناء عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ويظهر هذا الاهتمام الآن في سلسلة برامج تشكّل ثلاثة فصول من جدول أعمال القرن ٢١ . ومن نواح شتى ، يتطلب نجاح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ إيلاء هذه المجالات البرنامجية المتعدية الاثر والتي تتناول قاعدة المعرفة العلمية في مجال الاستدامة أقصى درجة من الاهتمام المتواصل والمنهجي على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية .

إن تنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ ينطوي على تكاليف دون شك ، على أن النظر اليها ينبغي أن يكون من زاوية العواقب التي تحيق بنا إن نحن تقاعسنا عن الإقدام على هذا التنفيذ . ولا جدال الآن على حاجة البلدان النامية إلى موارد مالية جديدة واضافية . إن تدفق الموارد الجديدة سيخدم المصالح المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء .

ومع ذلك ، فهناك في الوقت الحالي هوّة كبيرة بين المبالغ المقدّرة بنحو ١٢٥ بليون دولار التي يحتاجها الجنوب سنويا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وبين

المساعدة الانمائية الرسمية السنوية والتي يجري توفيرها للجنوب حاليا والتي تبلغ ٥٥ بليون دولار وبدون وسائل التنفيذ - أي توفير الموارد المالية ، ونقل التكنولوجيا والمسائل المتصلة بها ، مثل بناء القدرة وتطوير المؤسسات - سيكون جدول أعمال القرن ٢١ شيئا عديم المعنى .

لقد طالب العديد من الوفود في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوضع برامج لبناء القدرة ترمي إلى مساعدة البلدان على تطوير بناها الاساسية ومؤسساتها في مجال السياسة العامة ، وإلى تدريب مواردها البشرية ، وإلى تهيئة السبيل نحو اشتراك كل ذوي المصلحة في عمليات صُنع القرار . فقدرة أية بلد على سلوك طريق التنمية المستدامة إنما تحددها قدرة شعبها ومؤسساتها . وفي هذا السياق ، يؤيد وفدي تمام التأييد مبادرة البدء في برنامج القدرة ٢١ - وهو برنامج لبناء القدرة دعما لجدول أعمال القرن ٢١ . وطبقا لتقديرات أمانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، تبلغ التكاليف اللازمة في مجال بناء القدرة ما يتراوح بين ٣٠٠ مليون دولار و بليون دولار . إن الاضطلاع بهذه المسؤولية يحتاج إلى موارد بالاضافة إلى الموارد المتاحة من النواة ومن الصناديق الخاصة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والاليات الاخرى القائمة .

وفيما يتعلق بالموارد المالية ، أكدت البلدان المتقدمة النمو مرة أخرى في مؤتمر قمة ريو أنها ملتزمة بالتوصل إلى الرقم المستهدف المقبول وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي يخصص للمساعدة الانمائية الرسمية . فبزيادة برامج المعونة التي تقدمها بغية بلوغ هذا الهدف في أقرب وقت ممكن . وقد اتفقت بعض البلدان المتقدمة النمو على بلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠٠٠ .

غير أن هذا لم يكن كافيا لعدم إعطاء التفاصيل . إن هذا التأكيد من جانب البلدان المتقدمة النمو ينبغي زيادة توضيحه بتعهدات محددة لكي تصبح تدفقات المعونة المعززة قابلة للتنبؤ بورودها فيتوفر بذلك أساس سليم للتخطيط طويل الاجل . وينبغي أن نترجم الوعود الكثيرة التي بذلت في ريو إلى التزامات محددة . وينبغي أيضا أن نبدأ في عملية استحداث مصادر جديدة للتمويل لأن الخطوات التي اتخذناها لا توفر حتى الآن أي ضمان بأن الاحتياجات الاكبر ستلبّى .

إن الحالة الراهنة لا تبعث على الارتياح ، لاننا بعد انتهاء مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، مازلنا في موقف لا نستطيع فيه تقدير كمية الاموال الجديدة التي يلتزم الشمال بتوفيرها . والدلائل تنبئ بانها ستكون أقل كثيرا من المبلغ المقدّر . وينبغي أيضا توليد أموال جديدة من خلال مصادر جديدة للتمويل ، مثل إعادة تخصيص الاموال التي تبدّد حاليا في تقديم إعانات أو في دعم أنشطة غير سليمة من الناحية البيئية .

ويقترح جدول أعمال القرن ٢١ استخدام جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة . ومن بين هذه الآليات المؤسسة الانمائية الدولية التابعة للبنك الدولي . وينبغي إيلاء اعتبار خاص لفكرة إدراج زيادة مخصصة للارض في التجديد العاشر لموارد المؤسسة الانمائية الدولية . إن توفير تمويل اضافي من خلال المؤسسة الانمائة الدولية ، سيما برامج مكافحة الفقر والمجالات ذات الصلة من مجالات التنمية المستدامة ، أمر حيوي لتحقيق جدول أعمال القرن ٢١ على نحو فعّال . ومن نواح عديدة ، يعد التجديد العاشر لموارد المؤسسة الانمائية الدولية اختبارا لمصداقية الالتزامات التي اتخذت في ريو .

بيد أن التطورات الاخيرة في هذا المجال تُعد غير مشجعة ، لقد كانت روح ريو غائبة فيما يبدو في اجتماع البنك الدولي الذي عُقد مؤخرا في واشنطن . وتشعر ماليزيا بخيبة الامل إزاء عدم ظهور الاستجابة الكافية من جانب البلدان المتقدمة النمو ، وأشير هنا إلى عدم وجود أي إعلان بلغة واضحة ومحددة ، عن الالتزام بتوفير الموارد المالية الجديدة والاضافية المطلوبة من أجل التنفيذ الناجح لمختلف الانشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ .

وفيما يتعلق بمرفق البيئة العالمية ، ينبغي أن تتخذ الترتيبات الآن من أجل إعادة الهيكلة المقترحة والمتّفق عليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ - وتتناول إعادة الهيكلة مسائل مثل المشاركة العالمية والشفافية والمرونة في توسيع نطاق المرفق ، والتغطية وامكانية التنبؤ فيما يتصل بتدفق الاموال دون أي أشكال جديدة من المشروطية . وفي ريو ، أخذ رؤساء البلدان الرئيسية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، على عاتقهم أن يعملوا على تحقيق زيادة كبيرة في

الموارد المالية لهذا المرفق ، وتحويله إلى آلية تمويل عالمية واضحة لمقابلة التكاليف الزائدة التي تقترن بتحقيق منافع للبيئة العالمية .

وفي ظل هذه الظروف ، وافقت البلدان النامية على قبول مرفق البيئة العالمية باعتباره آلية مؤقتة لتمويل تنفيذ أحكام اتفاقيتي التغيُّر المناخي والتنوع البيولوجي . ومع ذلك ، فمن المهم أن نشير هنا إلى أن مرفق البيئة العالمية لن يوفر إلاّ جزءا يسيرا ، وإن يكن حاسما من الناحية الاستراتيجية ، من موارد التمويل الجديدة والاضافية المطلوبة - إذ يوفر فقط ما يبلغ ٢ إلى ١٠ في المائة من المجموع المطلوب .

ويتطلع وفدي إلى المشاركة في اجتماع كانون الأول/ديسمبر في كوت ديفوار ، والذي تعقده المجموعة المشاركة في مرفق البيئة العالمية بهدف إعادة هيكلة هذه الآلية وفقا لقرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ونحن نرى أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة المزمع انشاؤها سيكون لها دور هام تضطلع به في رصد أنشطة مرفق البيئة العالمية ونواتجه بالنسبة لتنفيذ قرارات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية التي تستلزم استخدام آلية التمويل .

يُعد نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا جزءا لا يتجزأ من جهود البلدان النامية لحماية البيئة مع تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها . وهذا في رأينا ، يمكن تحقيقه باستخدام شبكات المعلومات الدولية ، والموارد التعاونية والبشرية ، وبناء القدرة ، وتقييم الأثر البيئي ووضع خطط التنمية المستدامة . ويعلّق وفدي أهمية قصوى على الاتفاق المشار اليه في الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ ، والذي يركّز الأضواء على جملة أمور منها حاجة البلدان النامية إلى أن توفّر لها سبل وصول ميسّرة إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا .

وتتطلع ماليزيا إلى انشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، التي ستكون تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في هذه الدورة للجمعية العامة . وما زالت بعض مسائل ريو المتصلة بالترتيبات المؤسسية دون حل حتى الآن ، ويأمل وفدي أن يتناول

فريق العمل المخصص لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية هذه المسائل على النحو الملائم . ونحن نرى أنه ينبغي أن تتألف اللجنة من ٥٣ دولة عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات على أساس التوزيع الجغرافي العادل . وينبغي أيضا وضع الترتيبات اللازمة لكي تساهم منظمات غير حكومية والمجموعات المهتمة الاخرى في العمل المتعدد الاوجه الذي تضطلع به اللجنة .

ولضمان فاعلية لجنة التنمية المستدامة في رصد وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وكل الجوانب الاخرى لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية من الضروري أن ترتبط اللجنة ارتباطاً وثيقاً بجميع الاجهزة والبرامج والمنظمات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، ومؤسسات بريتون وودز . وينبغي أن تتخذ الترتيبات حتى نضمن أن تتخذ الكيانات الثلاثة قرارات متسقة وداعمة لبعضها البعض بشأن التنمية المستدامة . لقد وفر لنا مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الفرصة لاقامة صلة بينية لمؤسسات بريتون وودز ومجموعة الغات ، مع منظومة الامم المتحدة .

يؤيد وفد بلادي وجود أمانة منفصلة ومحددة لخدمة اللجنة ، وينبغي أن يتولى رئاسة هذه الامانة وكيل للامين العام يرفع تقاريره رأسا إلى الامين العام ، ونتطلع كذلك إلى المشاركة في المفاوضات بشأن القرارات الهامة الاخرى التي يتوقع صدورها في هذه الدورة ، مثل القرارات المتعلقة بالاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر ، وبالمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للبلدان النامية الجزرية الصغيرة ، وبالمؤتمر الدولي المعني بالاسماك المنتشرة والكثيرة الارتحال ، وبجميع نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

إن ماليزيا مستعدة للاسهام والمشاركة في عمل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، نظرا لما يُعلق عليها من آمال جسام . ولئن كنا نتخذ موقفا متفتحا إزاء مشاركة كل ذي جهد فإننا مصممون على الحفاظ على الطابع الحكومي الدولي للجنة . ويجب أن نتوخى الحذر ليس فقط من المغالاة في التوقعات ولكن أيضا من التعجل والاندفاع بأسرع مما يجب في عمل اللجنة . وينبغي اعتبار اللجنة آلية مستحدثة يجب أن تفوز بثقة الحكومات على نحو تدريجي . ولسوف يقلقنا أن تُشبه مهام اللجنة بمهام مجلس الامن . اننا نعتقد اعتقاداً راسخا بأنه لا ينبغي السيطرة على اللجنة بحيث يصبح تحديد التنمية قائما على النظر اليها من زاوية بيئية صرفة . كذلك فإننا ، مع آخرين ، سنقاوم أي محاولات لتقويض النهج المتكامل أو لإقصاء اللجنة عن مسائل التمويل والتجارة انتهاجا "للتجزئة القطاعية" .

وبالنسبة لبلدان الجنوب ، يوفر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فرصة حاسمة للعمل من أجل التوجه السياسي العام لجدول الاعمال الدولي ، بعد اهمال استمر أكثر من ٤٠ عاماً . كما يوفر المؤتمر لنا في الجنوب احساساً بالهدف فنظهر التزامنا إزاء البيئة وإزاء حالة كوكبنا اذا ما توفر الالتزام الجماعي بتعزيز التنمية في الجنوب . إن بلدان الجنوب تشعر باهتمام ومسؤولية مباشرين إزاء ضمان حماية مواردها البيئية واستخدامها بطريقة حكيمة في عمليتي التصنيع والتنمية . ونعتقد أن الجنوب قد نجح الى حد ما ، عن طريق مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، في وضع مسألة التنمية في اطار يسمح بتناولها على نحو سليم . ومن الضروري لنا الآن في الجنوب ان ننظم انفسنا من أجل توجيه اعمال متابعة المؤتمر والتأثير فيها . وينبغي أن ندفع قدما الدعوة إلى مشاركتنا في الإطار المفهومي الواسع الذي يربط صنع السياسة بالعمل . إننا نتوقع مقاومة تجعل المسار المقبل غير ميسر ، ولكننا في الجنوب سنصر على المشاركة بدور واضح في ادارة التكافل العالمي .

وفيما يتعلق بالبيئة لن نسمح لانفسنا بان نكون الاهداف الوحيدة لتدابير التغيير والتصحيح ولا يمكن إعاقة تنميتنا بفرض أعباء تثقل عبء حماية البيئة إلى كاهل البلدان النامية . وسنصر على إجراء تغييرات في الشمال وعلى إجراء عملية التصحيح الذاتي في أنماط الانتاج وللاستهلاك في الشمال .

وبغية دراسة واستعراض الآثار العديدة المترتبة على قرارات المؤتمر على الصعيد الوطني ، اتخذت حكومتي خطوات للنظر في التدابير المختلفة المطلوبة للتنمية المستدامة . وتتضمن هذه التدابير زيادة حساسية الماليزيين للقرارات المتحدة في ريو ، وذلك في صورة التزامات وطنية من خلال سلسلة من الحلقات الدراسية ، وجهود أخرى . إننا نأمل أن نحقق في ماليزيا توافقا وطنيا واضحاً في الرأي من أجل وضع سياسات شاملة تفي بالجوانب الانمائية والبيئية للتخطيط الوطني . وترى ماليزيا أن التنمية المستدامة عملية متطورة يمكن أن تنفذ تدريجيا في اطار زمني قصير الاجل

ومتوسط الاجل وطويل الاجل . ونعتقد ان الحتميات البيئية لا تتضارب بالضرورة مع اهداف التنمية ، ونود أن نؤكد أن النهج المتكامل على الصعيد الوطني يحتاج إلى المعلومات والمشاركة من جانب القطاع غير الحكومي ، مثل دوائر الاعمال والاكاديميين والجماعات الاخرى المهتمة ، كما يفيد من ذلك . وفيما يتعلق بالحراجة فيمكن أن نعمل على أساس المبادئ المتعلقة بالغابات التي اتفق عليها في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ونود أن ندعو جميع البلدان إلى الاسهام في الجهود التي تبذل لتنفيذ المبادئ التي اتفق عليها في ريو .

وأخيرا ، ترحب ماليزيا بنتائج ريو . إن إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والمبادئ المتعلقة بالغابات والاتفاقيتين الخاصتين بتغير المناخ والتنوع البيولوجي هي إتفاقات تحققت جميعها على أعلى مستوى ، ويجب أن نحولها الآن إلى برامج قابلة للتنفيذ . وماليزيا مستعدة للمشاركة في هذا الالتزام . اننا نعترف بأوجه القصور ، ولكننا نعتقد أن الطريق من ريو يمكن أن يكون بناء اذا توفر الالتزام من جانب الجميع .

السيد ويزنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

إسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقدير وفدي للامين العام لتقديمه الهام لتقريره المعروض علينا الآن . ونود أيضا أن نشكر رئيس مجموعة الـ ٧٧ لتوضيحه موقف المجموعة . إننا نجتمع في منعطف تاريخي فريد ، فان انتهاء الحرب الباردة يبشر بعصر جديد حافل بالوعد وبالتحديات . إن جدول الاعمال الطموح للدورة الحالية للجمعية العامة يوضح بجلاء المصالح والشواغل التي لا تحصى ، التي تأتي في ركاب التغيرات الملازمة لظهور عصر جديد . لقد أصبح ينظر الآن إلى السلم والامن الدوليين من الزاوية الاقتصادية بقدر ما ينظر اليهما من الناحية السياسية والعسكرية ، وتدهور البيئة وأصبح يعتبر تهديدا جديا حقيقيا لبقاء الانسانية ذاته .

وأمام هذه الخلفية الدينامية نتناول البند ٧٩ من جدول الاعمال "تقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية". ويتركز عملنا في ضرورة البناء على الزخم

الذي سُجل في ريو وترجمة التزاماته ونتائجه إلى عمل ملموس . إن النتائج الرئيسية للمؤتمر ، واعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ وضعت التنمية المستدامة بشكل مباشر في صدارة العلاقات الدولية ، ودعت إلى مشاركة عالمية جديدة تعطيها أثرا ملموساً . ومن ثم فإن نتيجة المؤتمر تضع اطارا فريدا راسخا يمكن للمجتمع الدولي أن يسعى فيه لتحقيق أهدافه الحاسمة في ميدان البيئة والتنمية .

وقد عززت نتائج المؤتمر أيضا الاعتراف المتزايد بالترابط بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في مواجهة حتميات البقاء الايكولوجي والتنمية ، وأوضحت بجلاء أن الحل الدائم لتدهور البيئة العالمية لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تقاسم المسؤولية في تنفيذ مفهوم التنمية المستدامة . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يعبر عن توافق آراء عالمي والتزام سياسي على أعلى المستويات بشأن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يتناول بفعالية اشتداد الفقر والجوع وسوء الوضع الصحي والامية ، والتدهور المزعج للكثير من النظم الايكولوجية الضعيفة في العالم .

لقد انتهى مؤتمر ريو ، ولكن العمل الشاق المتمثل في ترجمة نتائجه إلى أعمال يتوقف علينا الآن . ولا يمكن أن نسمح للزخم الذي تولد في ريو أن يتبدد . بل أن التحدي الماثل أمامنا هو أن نضمن التنفيذ العملي لنتيجة المؤتمر التاريخية وأن نحاول في الوقت نفسه أن نبني بيئة اقتصادية دولية مفضية إلى تحقيق هذه الاهداف . لذلك اسمحوا لي أن أتناول مسائل إجراءات المتابعة المطلوبة من الدورة الحالية للجمعية العامة للامم المتحدة . ويود وفدي في هذا الصدد أن يقتصر تشديده على جوانب معينة من عملية المتابعة* .

---

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة امكالر (الفلبين) .

يشكل جدول أعمال القرن ٢١ برنامجاً شاملاً وبعيد المدى ، يرمي إلى ضمان التنمية المستدامة للتسعينات وما بعدها . وعليه ، فان لتنفيذ البرنامج على كل من الصعيد الوطني والاقليمي والدولي أهمية حيوية . ومن ثم ، فمن أجل تحقيق هذه الاهداف ورصد تنفيذ جدول الأعمال ، جرى الاتفاق في ريو على إنشاء اللجنة الرفيعة المستوى للتنمية المستدامة بوصفها آلية حكومية دولية . والقصد من انشائها هو تحقيق الاهداف البيئية والانمائية الحيوية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ . وعلى ضوء الاهمية الكبرى لعمل اللجنة الرفيعة المستوى بالنسبة إلى جميع البلدان الأعضاء ، فمن الضروري أن تُعكس عضويتها أوسع تمثيل ممكن .

ولهذا السبب ، تؤيد أندونيسيا تلاقي وجهات النظر في المشاورات التي جرت حول عضويتها بين الدول الاعضاء على أن يكون العدد ٥٣ عضواً . ونحن نثق بأن اللجنة لن تكون مجرد جهاز لمتابعة ريو ، بل ستوفر أيضاً التنسيق الكامل لكل هيئات الامم المتحدة في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . والخطوة التالية هي تحديد طرائق عملها . وقد بيّنت مجموعة الـ ٧٧ مواقفها بشأن هذا الموضوع .

ونود بصفة خاصة أن نؤكد على موقف مجموعة الـ ٧٧ بشأن أهمية وظائف اللجنة المتصلة بكفاية التمويل والآليات على حد سواء ، بالاضافة إلى نقل التكنولوجيا وضرورة بناء القدرات بحيث يمكن تأمين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ونحن نتطلع إلى مناقشة تقرير الأمين العام بشأن الترتيبات المؤسسية خلال الاجتماع المقبل للفريق العامل المخصص المعني بهذا الموضوع .

ونود أن نذكر في هذا الصدد بأن بلدان عدم الانحياز قد اعتمدت في قمتها العاشرة التي عقدت مؤخراً في جاكارتا ، اعلاناً أعربت فيه عن قلقها إزاء التهديدات الجديدة والمتزايدة للبيئة ، والتي ، ان تُركت على ما هي عليه ، يمكن أن تعرض للخطر بقاء الانظمة الايكولوجية على المدى البعيد ، وأن تقوّض التوازن الايكولوجي العالمي . ولقد أكدت بلدان عدم الانحياز على اقتناعها الراسخ بأنه ، حيث أن قضايا البيئة والتنمية مرتبطة بعضها ببعض تمام الارتباط ، فانه ينبغي تناولها معا على

أساس متكامل وعلى أساس المسؤولية المشتركة وإن تكن متمايزة . وقد أولت بلدان عدم الانحياز أهمية كبرى للتنفيذ الفعلي للسياسات المتفق عليها ولضرورة تأمين الرصد الدائم . وفي هذا الصدد ، وبغية الابقاء على الزخم الذي تولّد في ريو ، يصح أن يجتمع رؤساء الدول والحكومات في أوقات مناسبة ومتفق عليها تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة .

وثمة بند هام في جدول الأعمال يتطلب اجراءات منسقة للمتابعة من جانب الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة ألا وهو مكافحة التصحر . في الفصل ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ يحتوي على برامج محددة للتصدي لهذه المشكلة الخطيرة . ان نتائجها الضارة لحياة الانسان والبيئة على كل من الصعيد الوطني ، والاقليمي ، والعالمي ، هي مصدر قلق بالغ لوفد بلدي .

وكما هو معلوم في هذا الصدد ، نحن نؤيد تأييداً كاملاً خطة عمل الأمم المتحدة لمكافحة التصحر . بيد أن وفد بلدي لا يستطيع أن يخفي خيبة أمله لعدم احراز تقدم في تنفيذ هذه الخطة الهامة . ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى عدم كفاية الموارد المالية . وكما ذكر الأمين العام في تقريره ، فإن الأموال المخصصة لانشطة الجفاف والتصحر لا تتناسب وحجم المشاكل .

ومع ذلك ، يسعدنا أن نلاحظ أنه ، بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، فإن مستوى الوعي العام ازاء التصحّر والجفاف اللذين يواجهان العديد من البلدان النامية ، ولاسيما في افريقيا ، قد ازداد إلى حد كبير . ونظراً إلى خطورة هذه المشكلات ، فاننا نأمل أملاً صادقاً في أن يحرص المجتمع الدولي على زيادة حجم الموارد ومستوى المساعدة الموجهة لهذه المشاكل وفقا لما ينادي به جدول الأعمال .

وعليه ، فان وفد بلدي يود أن يؤكد من جديد التزامه بالجهود الرامية إلى مكافحة التصحر المبينة في الفصل ١٢ ، ويؤيد ، نيابة عن بلدان عدم الانحياز ، تأييداً كاملاً انشاء اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية لاعداد اتفاقية دولية

لمكافحة التصحر ، ولا سيما في افريقيا . وهي اتفاقية ينبغي الانتهاء منها بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٤ .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى موضوع ذي أهمية حيوية بالنسبة لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . مما لاريب فيه ، ان توفّر موارد مالية اضافية جديدة ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً على أساس شروط تفضيلية وميسّرة هما متطلبان ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية . وحيث أن التقدم في التنمية المستدامة هو أمر لا يمكن بدونه مجيء مساهمة هامة من جانب البلدان النامية من أجل الحفاظ على البيئة العالمية ، فإن غياب التدفقات المالية الكافية وعدم توفر فرص الحصول على التكنولوجيا يمكن أن يعرضا للخطر المنجزات الهامة التي تحققت فعلاً في مؤتمر ريو .

إن جدول أعمال القرن ٢١ قد بيّن بوضوح الاحتياجات الاساسية الحيوية . وهو ينص على أن توفير الوسائل الفعالة ، بما في ذلك الموارد المالية والتكنولوجيا ، للبلدان النامية سيخدم المصالح المشتركة للبلدان المتقدمة النمو والنامية على حد سواء ، بما في ذلك أجيالها المقبلة . وعلى ضوء ذلك ، نشق اذن بأن البلدان المتقدمة النمو ، وغيرها من البلدان التي هي في وضع يمكنها من ذلك ، ستضع خلال الدورة الحالية للجمعية العامة موضع النفاذ الايجابي القرار الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ومع ذلك فإن من الاهمية بمكان ألا تعرقل هذه الجهود بفروض القيود والشروط . ونحن نثق أيضاً بأن البلدان المتقدمة النمو ستتخذ خطوات وطيدة في سبيل تسهيل حصول البلدان النامية على التكنولوجيا السليمة بيئياً ونقل هذه التكولوجيا .

وثمة مسألة هامة أخرى جديرة بالانتباه في هذا الصدد هي البلدان الجزرية النامية . ان مثل هذه البلدان ، ولا سيما الصغيرة والنائية منها ، تعاني صعوبات جمّة تتعلق بالبيئة والتنمية والكثير من هذه الصعوبات ناجم عن عوامل ضعف هذه البلدان ازاء الكوارث الطبيعية ، وافتقارها إلى الموارد الطبيعية وهشاشة نظمها

الايكولوجية ، فضلاً عن التكاليف الباهظة للبنية الاساسية والخدمات العامة . اضافة إلى ذلك ، فان الضيق البالغ لاسواقها الداخلية واعتمادها الكبير على الواردات يمثلان قيوداً خطيرة عليها . علاوة على ذلك ، فان الاحترار العالمي الناجم عن ارتفاع مستويات البحار يشكل تهديداً خاصاً بالنسبة الى وجود هذه الاقاليم .

إن اندونيسيا ، باعتبارها دولة أرخبيلية لديها أطول ساحل في العالم ، تشعر بقلق عميق إزاء ما يمكن أن يسببه الاحترار العالمي وارتفاع مستويات البحار من أثر مدمّر . ومن ثم ، نحن نؤيد تأييداً تاماً عقد مؤتمر عالمي للتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة في عام ١٩٩٣ . وينبغي لهذا المؤتمر العالمي الاول أن يُصمم بحيث يضع استراتيجيات وتدابير ترمي إلى تعزيز التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة في سياق زيادة الجهود الوطنية والدولية لتعزيز التنمية السليمة والمستدامة بيئياً .

لم يحدث في أي وقت مضى أن استحوذت قضايا الغابات والحراجة على الاهتمام بالقدر الذي تحظى به اليوم . فالغابات ليست مواردها للتنمية فحسب ، بل هي أيضاً عنصر هام من عناصر النظام الايكولوجي العالمي . وبالتالي ، فان الحفاظ على الغابات ليس هدفاً في حد ذاته بل هو أداة ينبغي أن تستخدم في اطار أوسع هو تحقيق الأولويات الانمائية الوطنية والدولية .

إن اندونيسيا ، باعتبارها بلداً ينعم بموارد حرجية واسعة ووافرة ، تدرك إدراكاً تاماً الحاجة إلى حماية الغابات والحفاظ عليها ، وتعزيز ادارتها المستدامة . ومثل هذه الموارد ضرورية لتعزيز التنمية وللحفاظ على البيئة العالمية في آن واحد . وينبغي التماس توازن مناسب بين هذين البعدين الجوهريين على أساس حق جميع البلدان في تطوير مواردها الطبيعية وفقا لاحتياجاتها الاجتماعية الاقتصادية الخاصة ، فضلا عن أخذ سياساتها الوطنية للتنمية المستدامة بعين الاعتبار .

وفي هذا الصدد ، نحن نرحب باعلان المبادئ غير الملزمة قانونيا بشأن الادارة المستدامة للاحراج العالمية ، الذي اعتمد في ريو . ومن جانبنا في اندونيسيا ، ندرك

إدراكا تاما الخطر الذي يهدد غابات الامطار ، وقد اتخذنا خطوات ملموسة من أجل الادارة المستدامة للغابات ، بما في ذلك التعاون مع البلدان والاطراف الاخرى بغية تحقيق هذه الاهداف القيمة . وأود أن أضيف اننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن قدرة البلدان النامية على التصدي لهذه الشواغل انما تتوقف في نهاية المطاف على توفر أو عدم توفر البيئة الاقتصادية المساندة .

وختاما ، اسمحوا لي أن أؤكد أننا بينما نشعر بالسرور ازاء ما تحقق في ريو لا يسعنا الركون إلى الرضا عن النفس والتراخي . فما زال أمامنا الكثير مما ينبغي عمله . والتحدي الحالي يتمثل في ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ عمل فعال من أجل تحقيق الاهداف الواردة في إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ . وحركة عدم الانحياز مهتمة اهتماما جادا بالامر ، وهي على استعداد للاشتراك اشتراكا فعالا في اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة .

السيد أوبراين (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الانباء السارة هي أن عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لم تؤد فحسب إلى ظهور قدر كبير من التفكير بشأن "مشاركة عالمية جديدة من أجل التنمية المستدامة" بل أدت أيضا إلى ظهور خطة عمل عالمية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترابطة المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ ، المعتمد في ريو . فجدول أعمال القرن ٢١ يوصي باتخاذ اجراءات على جميع الاصعدة ، من الصعيد المحلي إلى الصعيد العالمي ، للتصدي للمشاكل البيئية وتعزيز التنمية المستدامة في القرن الحادي والعشرين . وهي بداية جديرة بالثناء ، وإن لم تكن الكلمة الاخيرة في الموضوع .

والافتراض الذي تقوم عليه التنمية المستدامة هو أن للجميع مصلحة مشتركة فيما يجري الآن وفي عواقبه المستقبلية . وفي هذا العالم المترابط لا بد للتنمية كي تكون مستدامة أن تكون عالمية . ولا يمكن تحقيق تصور ريو إلا إذا عمل المجتمع العالمي يدا واحدة وكُلاً واحداً .

ونحن نشعر بالارتياح لكون جدول أعمال القرن ٢١ يولي أولوية عالية لتنفيذ ما يمكن تسميته بسياسة الكسب للجميع التي تقوم على التكامل بين تقليل الفقر ، والكفاءة الاقتصادية ، والإدارة البيئية السليمة . وبصفة خاصة ، من بين عناصر الكسب للجميع ، فإن وجود نظام تجاري دولي يعترف اعترافا حقيقيا بالمزايا النسبية أمر هام بل لا غنى عنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة . ودون نظام تجاري مفتوح ، تكون التنمية المستدامة اسما لغير مسمى . والقابلية للتنبؤ في مجال التجارة تكتسي القدر نفسه من الاهمية الذي تكتسيه القابلية للتنبؤ في مجال المعونة .

إن المؤتمر أعطى الامم المتحدة دورا رئيسيا في النهوض بالتزامات ريو . وإن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة هو في ذاته اختبار للالتزام الجديد في مسعانا لإعطاء مضمون عملي للإطار المتفق عليه في ريو .

إن الهدف طموح ، وأقصد قيام تنظيم دينامي يمكّن الحكومات ، عاملة من خلال منظومة الامم المتحدة ، على بلوغ نهج متكامل في أنشطة التنمية والبيئة المستقبلية . وكما قال متكلمون سابقون ، نحن نبني غرفة جديدة في البيت في الوقت الذي تجري فيه عملية تجديد للبيت كله - وأقصد الامم المتحدة .

أصغى وفدي باهتمام كبير إلى بيان الامين العام بالامس . وهو يوفر ، في اعتقادنا ، غذاء حقيقيا للفكر . إن الاصلاح أمر حيوي بالنسبة لمنظومة الامم المتحدة عموما ، ولكن الانشاء المبكر والعملي للجنة أمر له في نظرنا الاولوية المطلقة . وينبغي توخي المرونة الكافية في إنشاء اللجنة حتى تتطور بمرور الوقت وتستفيد استفادة كاملة من التغييرات المؤسسية في منظومة الامم المتحدة وتستجيب للتغييرات الخارجية التي تحدث مع تزايد التفهم الدولي لقضايا التنمية المستدامة . ويمكن للجنة عن طريق عملها أن تسهم أيضا في عملية الاصلاح الحالية وذلك بإبراز المجالات التي يمكن فيها ترشيد الجهود والانشطة .

بيد أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة لا ينبغي أن تكون نتاج منظومة الامم المتحدة وحدها . وكما أن عملية ريو قد اشتملت على أوسع طائفة من أصحاب المصلحة في مجالي البيئة والتنمية ، فإن اللجنة أيضا ينبغي أن تمد يدها وتحتضن مؤسسات أخرى ومنظمات اقليمية . وينبغي أن تكون لديها علاقة قوية بالمؤسسات المالية الدولية ، وخاصة مرفق البيئة العالمية والمصارف الانمائية الاقليمية . وهناك منظمات أخرى أيضا ، مثل تلك الموجودة في منطقتنا ، أي منطقة جنوب المحيط الهادي ، ينبغي أن يكون بمقدورها إقامة صلات وثيقة باللجنة .

وتعلق نيوزيلندا أهمية على الخصائص المطلوبة في اللجنة والمتمثلة في المشاركة الواسعة النطاق ، والتقييم المحايد ، والشفافية ، والعدالة ، والمساءلة .

وحتى لا يتبدد توافق الآراء المتحقق في ريو ، من الضروري استمرار المشاركة الكاملة لجميع الدول والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاجتماعية الرئيسية التي أدلت بدلوها بصورة ذات مغزى في عملية المؤتمر . لذلك نرى أن عضوية اللجنة ينبغي أن تكون ممثلة تمثيلا واسعا للبلدان والمناطق ، مع العدالة في التناوب للجميع داخل إطار التوزيع الجغرافي . وينبغي أن يكون من حق كل بلد من البلدان ، كبيرا كان أو صغيرا ، أخذ دوره في عضوية اللجنة إذا ما رغب في ذلك ؛ ولا يجوز ولا ينبغي لأي بلد من البلدان أن يفترض لنفسه الديمومة التلقائية .

ونيوزيلندا حريصة أيضا على ضمان أن تضع الجمعية العامة في هذه الدورة مبادئ توجيهية واضحة من أجل المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية في عمل اللجنة . كما نتوخى أن تقوم أمانة اللجنة بمهمة وصل هامة بالنسبة للمنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الاخرى ، فتبقيها على علم بعمل اللجنة ، وتجمع منها المعلومات وتُقيِّمها لاستخدامها في عمل اللجنة .

إن حياد اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة أمر بالغ الاهمية أيضا في أدائها الفعال لمهامها الاستعراضية . وإن توخي العدالة والإنصاف في إدارة اللجنة ذاتها ، بل في إدارة المؤسسات المتصلة بها مثل مرفق البيئة العالمية ، أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق الثقة الضرورية من جميع الجوانب التي سترتكز عليها فعاليتها .

فحتى تكون اللجنة محفلا لتقاسم الخبرة الوطنية للمنفعة المتبادلة للمجتمع العالمي ، يتعين عليها ، على النحو المتوخى في جدول أعمال القرن ٢١ ، أن تخرج بتقارير من جميع البلدان . وهنا قد تثار ، عن حق تماما ، مسألة الحساسية إزاء السيادة . وينبغي أن تكون نقطة البداية هي الالتزام المشترك بمبادئ التنمية المستدامة التي تم التأكيد عليها في ريو . وعسى أن يكون الحرص على أن تكون العملية مجدية من الناحية الموضوعية - أي ضمان حصول البلدان فرادى على المعلومات الضرورية بشأن المشاكل الناشئة والحلول الممكنة - حافزا حقيقيا لجميع الحكومات على أن تقدم ، طوعا ، المعلومات الوطنية إلى اللجنة .

إن المسؤوليات عن تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ ينبغي أن توزع توزيعا منصفا بين الدول وأن تنفذ بقدر متساو . إذ أن المشاركين سرعان ما سيشعرون بالاحباط إن لم يجدوا دليلا ملموسا على إحراز تقدم وعلى أن جميع الأطراف ، بما في ذلك المانحون والمتلقون ، يقومون بنصيبهم من العمل فعلا . وعلى الصعيد الوطني فإن معظم البلدان ، ومنها بلدي ، تفكر تفكيرا جديا فيما ينبغي عمله لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . واللجنة المعنية بالتنمية المستدامة مكلفة بمهمة بالغة الأهمية هي ضمان توفر الإرادة السياسية المشتركة من أجل التغيير ، وتقديم التوجيه العملي الواضح بشأن كيفية تحقيق أهدافنا .

وإلى جانب وضع الترتيبات التنظيمية للجنة ، فإن الجمعية العامة مسؤولة عن عدد من المهام المباشرة الأخرى في عملية متابعة المؤتمر . وأود أن أتناول بإيجاز بعض الأمور التي ترى نيوزيلندا أهميتها .

أولا ، يجب القيام بعملية تفاوضية لإعداد اتفاقية لمكافحة إزالة الإحراج والجفاف . ولئن كانت هذه الكوارث كوارث لا تواجهها جميع البلدان بشكل مباشر ، فإن إيجاد حل لها سيعزز الجهود الرامية إلى تحقيق تنمية مستدامة على أساس عالمي . وفي هذا الإطار الشامل تصبح مسألة موارد المياه العذبة في منطقة المحيط الهادي شاغلا مشروعا لملتها الوثيقة بالموضوع .

ثانيا ، ركز جدول أعمال القرن ٢١ أيضا مزيدا من الاهتمام على المشاكل المتصلة بصيانة وإدارة الموارد البحرية الحية في أعالي البحار . إن الاستغلال المفرط للموارد في أعالي البحار له أثر مدمر على الموارد في داخل المناطق الاقتصادية الخالصة . وهذه الموارد لها أهمية حاسمة للتنمية الاقتصادية للدول الساحلية والجزرية . وهي أساسية لتحقيق الأهداف الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة .

ولهذا فإن قرار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بعقد مؤتمر لدراسة تلك المشاكل قد جاء في وقته تماما . ووفد نيوزيلندا يعمل مع آخرين في الوقت الحاضر على إعداد مشروع قرار ذي طابع اجرائي يتضمن الترتيبات اللازمة لعقد مؤتمر للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ معني بالأرصدة السمكية المنتشرة والكثيرة الارتحال .

ثالثا ، نرحب أيضا بالقرار الخاص بعقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة . إن المشاكل الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية مشاكل اعترفت بها الجمعية العامة في قرارات متتالية . فمشاكل الحجم والعزلة والضعف البيئي - وإن لم تقتصر على البلدان الجزرية النامية وحدها - تشكل بلا شك حالة فريدة من نوعها بالنسبة لهذه البلدان بسبب طبيعتها والتقاء مختلف عناصرها فيها . ومن الواضح أنه سيكون للمؤتمر العالمي دور رئيسي في تحديد الاستراتيجيات التي تساعد الجزر على التنمية على أساس مستديم من الآن وخلال القرن الحادي والعشرين .

لقد وضعنا لأنفسنا جدول أعمال طموحا . وجهودنا لبلوغ أهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية يجب أن تكون دقيقة التصويب . وكمبدأ عام ، يجب

ألا توكل إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وأمانتها مهام يمكن القيام بها في محافل أخرى . إن مواردهما المحدودة نسبيا ينبغي استغلالها في المجالات التي تتمتع فيها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بميزة نسبية ، وهي جمع المعلومات التي تساعد في النهوض بأهداف التنمية المستدامة ، عبر القطاعات والبرامج والحدود الوطنية .

إن مبدأ التفرع ، الذي نوقش كثيرا في ريو دي جانيرو ، له بطبيعة الحال تطبيق أوسع بكثير . فالمهام ينبغي أن تنفذ حيث يتسنى تناولها بشكل فعال على أدنى المستويات أو أبعدها عن المركز . إننا جميعا نواجه تحدي ترجمة هذا الإطار العالمي إلى عمل على المستوى المحلي . والقدرات الرئيسية لتنفيذ معظم ما ورد في جدول أعمال القرن ٢١ قرارات يتعين اتخاذها على المستوى المحلي .

إن المهام التي تواجهنا عديدة حقا . وجدول أعمال القرن ٢١ يوفر خطة عمل شاقة . ويجب أن نقيم إطارا دوليا جيدا لأعمال المتابعة ، بما نتخذه من قرارات في هذه الدورة للجمعية العامة بشأن مسائل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وبطبيعة الحال ، يجب علينا أيضا أن نسعى على المستوى الوطني ، فضلا عن التعاون على المستوى العالمي ، لتحقيق الاهداف التي وضعها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

السيد دانغي ريواكا (غابون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : من دواعي سرور وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة المكرسة للنظر في نتائج مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ونحن نود أن نشكر مرة أخرى الحكومة البرازيلية على نوعية التنظيم الذي وفرته لنا والذي أسهم في تهيئة الظروف المواتية لنجاح المؤتمر . ونوجه شكرنا أيضا إلى السيد موريس سترونغ والسفير تومي كوه اللذين وجها عملية الإعداد للمؤتمر بكفاءة بالغة .

إننا نعتبر أن مؤتمر قمة ريو دي جانيرو أرسى الاسس لتعاون دولي جديد في مجالات البيئة والتنمية المستدامة . وإن إصدار جدول أعمال القرن ٢١ ، وإعلان ريو

والمبادئ المتعلقة بالغابات ، والتوقيع على اتفاقيتي تغير المناخ والتنوع البيولوجي دليلان كافيان على ذلك . وبلادي ترحب بهذا وستبذل كل ما في وسعها لترجمة التعهدات التي قطعتها على نفسها في ريو دي جانيرو إلى أعمال .

إن نجاح جدول أعمال القرن ٢١ سيعتمد في المقام الأول على التزام الحكومات ، ولكنه سيعتمد أيضا على المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية والهيئات والوكالات المخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة . إن تنفيذه سيتطلب مُدخلا كبيرا من الموارد الجديدة والاضافية التي تمكن البلدان النامية من تغطية النفقات الاضافية التي تنشأ نتيجة للتدابير التي تتخذ لحل المشاكل البيئية الوطنية والاقليمية والعالمية ، والتي تتيح
للمؤسسات الدولية المعنية إمكانية تعزيز قدرتها على المشاركة .

ولذلك فإنه من الاهمية القصوى بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ هدف المساعدة الانمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي أن نتمكن من تحقيق ذلك الهدف قبل عام ٢٠٠٠ .

من المهم أيضا أن تعاد هيكلة مرفق البيئة العالمية بأقرب وقت ممكن وفقا للفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ وذلك بشكل خاص بهدف مد نطاق مجالات عمله وتشجيع المشاركة العالمية فيه وتوفير موارد مالية جديدة وإضافية بشروط مواتية ، وبخاصة للبلدان النامية .

وسيكون من الضروري أيضا إيجاد حلول دائمة لمشاكل المديونية الخاصة بالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط بغية توفير الوسائل لها لتعزيز تنمية مستدامة ورشيدة بيئيا .

من بين الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو دي جانيرو ، تعلق بلادي أهمية خاصة على البيان الخاص بالمبادئ المتعلقة بالغابات الذي ينبغي أن يكون أساسا لتعاون دولي في هذا المجال . إن الغابات تغطي ٨٥ في المائة من مساحة غابون . وقطاع

منتجات الغابات يمثل وحده أكثر من ٤٠ في المائة من صادراتنا الكلية ، عدا النفط ، وبالتالي فإنه يضطلع بدور اقتصادي واجتماعي لا يمكن إنكاره . ويعمل في هذا القطاع حوالي ٢٥ في المائة من القوى العاملة النشطة . وإعادة تنشيط هذا القطاع سينجم عنها - في جملة ميزات أخرى - توقف حركة نزوح أبناء الريف إلى المدن التي أدت إلى تركز ما يقرب من ٤٧ في المائة من مجموع السكان في المناطق الحضرية .

قبل مؤتمر ريو دي جانيرو بوقت ملحوظ شرعت غابون في انتهاج سياسة لإدارة وصيانة موارد غاباتها تقوم على أنشطة مثل إعادة التشجير - منذ عام ١٩٩٠ - بنوع محلي الأصل اسمه "اوكومي" أو الماهوغاني الغابوني ؛ وعلى تحسين الزراعة الطبيعية للماهوغاني الغابوني ؛ ومشاريع تتعلق ببيولوجيا الماهوغاني الغابوني ، والحراجة الزراعية ، وصيانة النظم الايكولوجية للغابات الطبيعية واستخدامها استخداما رشيدا ، ومسح الغابات والمزارع وإدارتها .

وفضلا عن ذلك ، انشأت برنامجا لتنفيذ شبكة من المناطق المحمية من الاستغلال . وتغطي هذه الشبكة ٠٠٠ ٨٠٠ ١ هكتار ، وسوف تزداد في الوقت المحدد الى ٤ ملايين هكتار ، بموجب أحكام التشريع القائم . وبالطبع ، لن تتمكن غابون من تنفيذ هذا البرنامج الشامل بنجاح دون دعم قوي من جانب المجتمع الدولي .

ووفقا للفصل ٣٨ من جدول أعمال القرن ٢١ ، كلفت الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين بتحديد الطرائق التنظيمية المحددة للجنة المعنية بالتنمية المستدامة - وبعبارة أخرى ، تشكيلها ، وعلاقتها بالهيئات الحكومية الدولية الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، التي تهتم بمسائل التنمية والبيئة ، وكذلك مكان ومدة وتواتر دوراتها .

وفي هذا المضمار ، يؤيد وفدي بقوة مقترحات الامين العام الواردة في تقريره بشأن الطرائق الاجرائية والتنظيمية للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة . ويعتزم وفدي المشاركة بنشاط في أعمال تلك اللجنة .

إن هدفنا المشترك هو العمل على أن تتحول الالتزامات التي تعهدنا بها في ريو الى عمل ملموس حتى نؤمّن لسكاننا مستويات حياة أفضل وحتى نحفظ حياة الاجيال المقبلة . وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بأن بلدي سيستضيف في آذار/مارس ١٩٩٣ المؤتمر الافريقي الاول لوزراء التخطيط والبيئة لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

السيد كريزهانيفسكي (اوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في السنوات الاخيرة ، كانت المسائل المتصلة بايجاد صيانة دولية للطبيعة وحسم المشاكل الايكولوجية الحادة ، من المشاغل الاساسية للجمعية العامة . ولكن في الدورة الحالية ، تواجه الجمعية مهمة صعبة بصفة خاصة : وهي وضع الاساس التنظيمي الرئيسي لتنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي يعد ، في رأينا نقطة بداية لعملية شاقة ، وإن كانت واقعية ، تتمثل في انتقال البشرية الى التنمية المستدامة والى أسلوب جديد من التفكير ينحو منحى ايكولوجيا وعالميا .

ويود وفد اوكرانيا أن يعلق على النتائج الاساسية للمؤتمر بالاضافة الى بعض الجوانب المتصلة بحماية البيئة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية .

معروف أن الرأي في النتائج التي انتهى اليها المحفل الايكولوجي العالمي في ريو دي جانيرو يختلف ، وذلك الى حد كبير نتيجة لاختلاف التوقعات منه . ونعتبر أنه من المجحف أن نكون رأيا بشأن حدث أساسي مثل مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على أساس الجوانب المالية المتصلة بالمسألة فحسب ، فنعتبر نتيجته "فشلا ذريعا" أو "نجاحا كبيرا" .

وفي رأينا أن نجاح المؤتمر أمر ثبت أولا وقبل كل شيء لكونه انعقد على مستوى القمة السياسية ، مما أعطى زخما قويا لم يسبق له مثيل لعملية ايجاد تفهُّم عام لضرورة استعادة البيئة والحفاظ عليها وتحقيق التنمية المستدامة . لقد استحوذت ريو دي جانيرو ، لمدة أسبوعين ، على انتباه العالم بتركيزها على المسائل المتصلة بحماية البيئة . وإن المجتمع العالمي ، بما فيه الدوائر العلمية ودوائر الاعمال ، و "الحركة الخضراء" والافراد ، يقوم الآن بدور أكثر قوة ونشاطا في معالجة المسائل المتصلة بالبيئة . وقامت المنظمات البيئية غير الحكومية بأعمال جماعية .

كل هذا يقودنا الى الاعتقاد الراسخ بأن روح ريو ، التي ولدت في المؤتمر ، والتي نوه بها الامين العام ، السيد بطرس بطرس غالي ، لن تنسى ، وأن النموذج المقترح للنظام الايكولوجي سيؤدي عمله على نحو فعال ، موفرا بذلك الظروف المثلى للحياة والتنمية لكل بني البشر والانسانية بصفة عامة ، بما يتواءم مع الطبيعة الفريدة للأرض .

لقد قدم المؤتمر تقييما بيئيا للمشاكل الايكولوجية الاساسية ، وأوجز خبرات الدول في حلها ، وحدد الوسائل الكفيلة بضمان البقاء البيئي لكوكبنا ، ووضع المبادئ التوجيهية لتعاون دولي في هذا الميدان لعقود عديدة قادمة . إن وثائقه الاساسية ، مثل إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ جاءت ثمرة تنازلات وحلول وسطى ومن ثم فإنها قد تفتقر الى الكمال أو لا تكون مرضية كليا لنا أو لزملائنا في البلدان الاخرى . ولكن وضعها قد جعلنا نقترب على نحو مقنع من عصر

التنمية المستقرة وهو دليل على أن الانسانية لم تصل فحسب الى مرحلة حاسمة في ادراكها للمدى الكامل للخطر الوشيك الذي يحيق بالبيئة ، ولكنها حريصة أيضا على تفاديه من خلال الجهود المشتركة .

وتؤيد اوكرانيا ما أعرب عنه في المؤتمر السيد سترونغ بصدد ضرورة مواصلة العمل لاصدار ميثاق للأرض ، تتخذ مبادئ اعلان ريو أساسا له . ويحدونا الامل في أن سيكمل هذا العمل بنجاح بحلول ١٩٩٥ فيصبح ميثاق الأرض إسهاما قيما في الإعداد للاحتفالات بالذكرى الخمسين لانشاء الامم المتحدة .

وتعتبر اوكرانيا أن جهود حماية البيئة العالمية ينبغي أن ترتكز على أساس متين من القانون الدولي . ولهذا ، نعتقد أن الاتفاقية الاطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، اللتين جرى اعدادهما بنشاط في السنوات القليلة الماضية وجرى التوقيع عليهما في المؤتمر ، تعتبران بلا شك انجازين هامين للمؤتمر . ونعتقد أيضا أن العمل الخاص ببروتوكولات هاتين الاتفاقيتين ينبغي أن يجري بنشاط ، واوكرانيا مستعدة للاسهام في هذه العملية .

ونحن نعتبر أن المعايير القانونية التي تحدد أنشطة الامم المتحدة في ميدان التدابير الوقائية لحماية الطبيعة ينبغي أن تزداد تطورا بهدف تنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على نحو فعال .

وفي هذا المقام ، تعتبر اوكرانيا أن من الضروري استرعاء انتباه الجمعية العامة الى ضرورة وضع مجموعة من الوثائق القانونية الدولية تتناول ، في جملة أمور ، الجرائم البيئية ، ومناطق الطوارئ البيئية ، وآليات الحل السلمي للنزاعات البيئية ، والانشطة الدولية للرصد والرقابة البيئيتين التي تقترن باجراءات للتفتيش الموقعي ، وتوسيع تبادل التكنولوجيات الآمنة بيئيا . ونؤيد فكرة إنشاء مؤسسة ذات مسؤولية دولية فيما يتعلق بالاضرار البيئية ، وخاصة انشاء محكمة عدل ايكولوجية دولية ، وكذلك قوات للرد السريع في حالة حدوث طوارئ ونزاعات بيئية ، بما في ذلك فكرة "خوذات الامم المتحدة الخضراء" .

ويدرك وفد اوكرانيا أن تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ عملية معقدة تتطلب عملا مكثفا وتقتضي جهودا تبذلها منظومة الأمم المتحدة برمتها . ومن وجهة نظرنا ، أن هيكل أجهزة الأمم المتحدة التي تتناول حماية البيئة قد أصبح باليا في كثير من الجوانب وينبغي تحسينه . ونعتبر أن إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة خطوة أولى على هذا الطريق .

ومن الضروري أيضا ، بالنظر الى أهدافنا البيئية ، أن نبحث ، ونفيد من ، قدرة مجلس الامن كذلك . وعلى أساس تقرير الامين العام يمكن لمجلس الامن أن يكرس جلسة واحدة على الاقل كل عام للقضايا المتعلقة بعدم الاستقرار البيئي المتزايد ، بصفته تهديدا محتملا للسلم والامن .

ونحن مقتنعون بأن النتائج النهائية للمؤتمر ستعتمد بصفة عامة على مدى النشاط الذي تستكمل به على الصعيد الوطني التدابير البيئية المشتركة . وقضية صيانة الطبيعة يجب أن تدمج ديناميا ضمن السياسة الاقتصادية الوطنية . وبناء على القرارات التي اتخذت في ريو دي جانيرو ، ستنتهج اوكرانيا استراتيجية وطنية تحقق بموجبها التنمية المستدامة وستراعى أولويات الامن الايكولوجي عند اعتمادها للقرارات الاقتصادية .

وبالنسبة لبلدان عديدة ، وبصفة أساسية البلدان النامية ، فإن توفير ضمانات بيئية والانتقال الي التنمية المستدامة سيتطلب تعبئة موارد مالية ومادية اضافية تتجاوز ، في ظل الظروف الحالية ، ما يمكن أن تحققه طاقاتها دون معونة خارجية . وللاسف ، فإن مؤتمر ريو دي جانيرو لم يتح اجابة شافية على هذا السؤال .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أن كل بلد مسؤول بصفة أولية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك حماية البيئة . وفي نفس الوقت يجب اعتبار تقديم المساعدة من أجل تحقيق الانتقال الى التنمية المستدامة اسهاما لازما في تحقيق النظام العالمي للامن الايكولوجي . ويلزم اتباع نهج جديدة لايجاد موارد لهذا الغرض .

وتؤيد اوكرانيا الفكرة التي تقول أن البدل الايكولوجي يمكن أن يكون أحد الموارد غير التقليدية ، أي الالغاء الجزئي للديون الاجنبية بموافقة الدول المانحة بغية الحصول على وسائل لتحسين الحماية البيئية ، وتحقيق التحديث الايكولوجي للانتاج . ويسعدنا أن هذا النهج لقى استجابة ايجابية من البلدان المتقدمة النمو . وانطلاقا من مبدأ "تفريم الملوث" فإننا نؤيد توفير السبل المالية اللازمة لايجاد تمويل مشترك للعمل البيئي وللتبادل الحر للتكنولوجيات المامونة السليمة بيئيا وللمعلومات المناسبة بين الدول بغية إقامة شبكة إقليمية وعالمية لمراكز المعلومات

العلمية ومصارف البيانات المتصلة بالتكنولوجيات السليمة بيئيا في إطار الأمم المتحدة .

ونرى أن القدرة على توفير الموارد للتنمية ، والموارد الإضافية للمحافظة على البيئة واصلاحها ، بما فيها بيئة البلدان النامية ، تكمن في التحقيق العملي لمدأ "نزع السلاح من أجل التنمية" ، الذي يتضمن تحويل موارد مالية هائلة من المجال العسكري الى المجال المدني . ويلاحظ وفد أوكرانيا بارتياح أنه بفضل الحوار أمكن للمؤتمر أن يصل الى حل توفيقي مقبول وأن يعبر عن مصالح كل مجموعات البلدان ، بما فيها المصالح المحددة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال . ونحن مقتنعون بأن ادماج اوكرانيا وسائر البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ، في النظام الاقتصادي العالمي بأسرع ما يمكن سيكون في صالح شعوبها ، وسيعزز التنمية الاقتصادية المستقرة القابلة للتنبؤ بها على نحو يعود بالمصلحة على جميع البلدان .

ستمضي الاعوام قبل أن تقيم أهمية محفل ريو الايكولوجي تقييما كاملا . ولكن من الواضح من الآن أن انعقاده كان برهانا اضافيا على نهضة الامم المتحدة ، التي تتحول الى مركز أكثر عالمية لاتخاذ تدابير مشتركة بين دولها الاعضاء .

السيد نونيز موسكيرا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن التدهور السريع المتزايد للبيئة اليوم يمكن أن يشكل أخطر تهديد طويل المدى يواجهه الجنس البشري بأجمعه ، وبخاصة ما يدعى بالعالم الثالث . وهو ، بالإضافة الى خطر التدمير النووي القائم دائما ، أفظع خطر يحيق بالانسانية جمعاء . كما أنه يعتبر ، بالنسبة للبلدان النامية ، أحد العوامل التي تؤدي الى التفاقم الشديد للظروف المعيشية الرهيبة بالفعل لمئات الملايين من السكان .

ولا شك في أن مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو كان تجمعا له أهمية جوهرية . فقد اتخذت حكومات العالم ، على أرفع مستوى ممكن وبمشاركة أكبر من أية مشاركة سابقة ، قرارات تهدف الى كبح جماح عدوان ، ليس له مثيل في تدميره واتساع نطاقه ، من جانب الانسان على توازن الانظمة الحية في كوكبنا .

إن الالتزام بالتنمية المستدامة ، والتعاريف المتصلة بها ، من أهم انجازات المؤتمر . ومن المعروف تماما أن أنماط الانتاج والاستهلاك في المجتمعات الثرية تشكل السبب الاساسي في تدهور البيئة . فالثراء والرفاهية اللذان يتمتع بهما بعض مواطني العالم يرتكزان على نماذج للتنمية غير قابلة للاستدامة ، ولا يمكن للموارد غير المتحددة في كوكبنا أن تدعمها لفترة طويلة أخرى من الزمن . وفي العالم المتخلف ، نجد أن التخلف والفقر هما ، في حد ذاتهما ، العاملين الرئسيين للضغط الإضافي على البيئة . ولهذا كان حقا وعدلا أن يعترف رؤساء الدول والحكومات بالحق في التنمية الذي هو اعتراف حان أوانه . وكما ذكر ، فإن هذا الحق يجب أن يمارس على نحو يستجيب بإنصاف لاحتياجات التنمية والبيئة للأجيال الحاضرة والمقبلة .

والمهمة التي تنتظرنا بعد ريو لم تقل جسامة بأي حال من الأحوال . فلدينا الآن مجموعة كبيرة من الالتزامات والاهداف ، ولو أنها تعتبر محدودة بالقياس الى ضخامة المشكلة . وسيكون علينا تنفيذها إذا أردنا أن نخطو الخطوات الاولى صوب حياة أصح . وكجزء من هذا العمل ، سيكون من الضروري أن نتغلب على المقاومة القوية التي أظهرتها البلدان الصناعية في ريو ضد التعهد بالتزامات في مجال نقل الموارد المالية الجديدة والإضافية ونقل التكنولوجيا الى العالم النامي . وسيكون من الضروري أن نحدد بشكل أوضح الآليات المؤسسية بحيث نضمن متابعة وتنفيذ إعلان ريو المعني بالبيئة والتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ . وسيكون من الضروري أيضا أن نعمل بجدية أكثر للوصول الى الاتفاقات التي هي قيد الإعداد في موضوعات التصحر ، والمشاكل العاجلة للدول الجزرية الصغيرة ، وإدارة المناطق الساحلية المنخفضة وحمايتها .

والخطر الأكبر سيحدث إذا ما فقدنا ، بعد المؤتمر ، الحافز السياسي والضغوط الاجتماعية والادبية التي أدت الى اصدار قرارات هامة جدا . ودورة الجمعية العامة هذه تتيح لنا أول فرصة لتحاشي هذا الخطأ . وموقف كوبا بالنسبة لخصائص اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة وولايتها وتشكيلها توضحه بشكل صحيح الوثيقة المقدمة في هذا الصدد من جانب مجموعة الـ ٧٧ في هذه المداولات .

وأود أن أؤكد بعض النقاط الواردة في هذه الوثيقة ، وهي نقاط نعلق عليها أهمية خاصة .

وإن تعقّد موضوع التنمية المستدامة والقرارات التي اتخذت في ريو تشهد على الحاجة إلى أن تكون الدول الأعضاء في المنظمة ممثلة في اللجنة على أوسع نطاق ممكن وبأكبر قدر من الإنصاف ، وأن تضمن اللجنة مشاركة المراقبين بموجب القواعد السارية وبأساليب عمل شفافة وواضحة تماما . ويجب أن يستند توزيع المناصب في اللجنة إلى المبادئ المعترف بها للتوزيع الجغرافي العادل . ويجب رفض أى اقتراح أو صيغة تحيد عن هذا الترتيب .

ويسرد جدول أعمال القرن ٢١ بشكل محدد جدا وظائف اللجنة ، وذلك في القرارات المحددة الواردة في الفصل ٣٨ المتعلق بالترتيبات المؤسسية ، وكذلك في الاشارات الصريحة والضمنية الواردة في الفصول الموضوعية المختلفة مثل الفصلين ٣٣ و ٣٤ . ويحدونا الأمل في أن تفي الجمعية العامة في هذه الدورة بولاية تحديد وظائف اللجنة ، وفقا للقرارات المتخذة في مختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١ . وإذا أريد للجنة المعنية بالتنمية المستدامة أن تكون مسؤولة عن رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ فيجب أن تستند في عملها إلى الفرضية المعترف بها في ريو بأن تنفيذ البرامج الضخمة للتنمية المستدامة سيتطلب توفير موارد مالية كبيرة جديدة وإضافية للبلدان النامية . ومن ثم إن رصد واستعراض عملية التمويل من المسؤوليات التي لا مفر منها التي تتحملها اللجنة إذا أريد لها أن تكون هامة حقا .

إن المساندة التي تقدمها الأمانة العامة لعمل اللجنة وبشكل عام للولايات المعقدة التي اناطها المؤتمر بها ستكون حاسمة في تحقيق الاهداف المحددة . ولهذا السبب نوافق على اقتراح أن تكون الالية التي يزمع انشاؤها كيانا مستقلا له هويته الخاصة داخل هيكل الأمانة للمنظمة وأن يرأسه وكيل للامين العام يكون مسؤولا مباشرة أمام الامين العام .

إن القرار المتعلق بموقع أمانة اللجنة ومكان أنعقاد اجتماعاتها أمر ينبغي أن يعبر في المقام الأول عن هدف تهيئة أفضل الظروف والفرص لجميع الدول الأعضاء لتشارك في أعمالها وتتابعها . ومن المضر والمهين للبدان الصغيرة والفقيرة أن

تدور المناقشة بشأن هذا الموضوع حول تفضيلات البلدان الثرية والتوازن فيما بينها ، في الوقت الذي تحتكر فيه فعليا حق استضافة الهيئات المتعددة الأطراف . وترى كوبا أنه ينبغي في المداولات التي تجري حول هذه المسألة مراعاة المصالح التي أعلنت عنها البلدان الصغيرة ، وخصوصا تحالف الدول الجزرية الصغيرة .

ويتضمن جدول أعمالنا ، في سياق تنفيذ نتائج مؤتمر القمة ، عقد مؤتمر عالمي بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة . وسيكون من السهل على من شارك في المفاوضات خلال السنتين الماضيتين ومن على دراية بالكمية الضخمة من المعلومات التي جرى تداولها بشأن هشاشة الدول الجزرية الصغيرة أن يفهم أهمية عقد مثل هذا المؤتمر بالنسبة لتلك البلدان . وسيكون هدفنا الحصول على دعم المجتمع الدولي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ظل الظروف الصعبة التي تواجهها البلدان الفقيرة والمتخلفة النمو ، علاوة على كونها صغيرة وضعيفة .

وفي جملة القرارات المتخذة في مؤتمر قمة ريو ، وجدت دون شك بعض المسائل التي أحرزت نتائج محدودة للغاية بسبب صعوبة التوصل إلى اتفاق راسخ بين جميع المشاركين ، وستتطلب هذه النتائج عاجلا أم آجلا قدرا أكبر من التحديد . وإن الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١ ، المتعلق بالموارد والآليات التمويلية ، سيتطلب منا أكبر جهد ممكن . ونحن نؤيد أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الحالية بتحديد خطوات وطرق توفير موارد مالية تؤدي إلى الوفاء الكامل ببنود جدول أعمال القرن ٢١ .

ومما لا يقل أهمية من وجهة نظرنا الالتزام بضمان النقل المناسب غير الهادف للربح للتكنولوجيات إلى البلدان النامية التي تحتاجها من أجل تهيئة الظروف والقدرات اللازمة للتنمية المستدامة بيئيا . وإلى أن يتحقق هذا الهدف ، ستظل الخطوات نحو الحماية البيئية محدودة للغاية .

إن كوبا ، البلد الصغير من بلدان العالم الثالث ، التي تناضل من أجل تحقيق التنمية في ظل ظروف معاكسة فريدة من نوعها ، وتحتاج مثل جميع البلدان

المتخلفة النمو إلى المساعدة التكنولوجية والمالية الدولية ، تستطيع على الرغم من كل ذلك أن تشاطر العالم ، ولا سيما العالم المتخلف النمو ، خبرة ما تم تحقيقه في بلادي في مجال الحفاظ على البيئة وحمايتها ، بالاضافة إلى النتائج التي أحرزها شعبنا في مختلف الميادين الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، مثل الصحة والتعليم والمساواة والعدالة الاجتماعية . ويحدونا الامل في أن يكون من يستطيع مشاطرة خبرته مستعدا أيضا لذلك . ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن الجهود المبذولة للامتثال لقرارات قمة ريو التاريخية أصبحت بالفعل واقعا ملموسا في بلدنا .

السيد شيو (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تأتي هذه المناقشة على وجه التحديد بعد مرور خمسة أشهر على انعقاد مؤتمر الامم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو . وهي تتيح فرصة طيبة لتقييم ما أنجز في ريو . لقد كان مؤتمر ريو إيذانا ببداية مرحلة جديدة من التعاون الدولي من أجل النظر على نحو متكامل في المسائل البيئية والإنمائية على الاصعدة الدولية والإقليمية والوطنية . ومع ذلك ، إن نجاح مؤتمر ريو سيقرره في النهاية التنفيذ المخلص للالتزامات المتعهد بها ، وبصفة خاصة جدول أعمال القرن ٢١ . وببساطة ، إذا كان لنا أن نعتبر مؤتمر ريو ناجحا فيجب اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ الفعّال لجدول أعمال القرن ٢١ .

ويتطلب التنفيذ الفعّال لجدول أعمال القرن ٢١ توفر عوامل عديدة . وأود في هذه المرحلة أن ألقي الضوء على ثلاثة منها .

العامل الاول هو الموارد المالية ، لقد قدرت أمانة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية متوسط التكلفة السنوية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية بأكثر من ٦٠٠ بليون دولار ، منها حوالي ١٢٥ بليون دولار تقدم على سبيل المنحة أو بشروط تساهلية . وما من شك في أن تنفيذ مختلف برامج التنمية المستدامة في البلدان النامية سيتطلب توفير موارد مالية كبيرة جديدة وإضافية .

إن التمويل الخارجي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بالغ الاهمية . وستكون البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ، بحاجة إلى تمويل خارجي إضافي ، بما في ذلك زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية . وفي هذا الصدد ، نرحب بإعادة تاكيد البلدان المتقدمة النمو على عزمها على تحقيق هدف الامم المتحدة المقبول وهو تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية . إلا أنه من المتوقع أن يأتي الجزء الاكبر من تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ من المصادر الخاصة لكل بلد من القطاعين العام والخاص كليهما . وترتهن قدرة كل بلد على حشد الموارد الضرورية للتنمية المستدامة بالدرجة الاولى بقدرته على تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية . وعلى الصعيد الدولي ، ان التجارة الحرة والوصول إلى الاسواق أساسيان بالنسبة للنمو الاقتصادي والتنمية ، وخصوصا في البلدان النامية . وإن وضع نظام تجاري متعدد الاطراف غير تمييزي ومفتوح من شانه أن يمكن كل البلدان ، وخصوصا النامية ، من تحسين مستوى معيشة شعوبها عن طريق التنمية الاقتصادية المستدامة . ولا يمكن للحماية البيئية أن تتحقق إلا بالنمو الاقتصادي والتنمية .

والمطلب الرئيسي الثاني لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بنجاح هو وجود خطة عمل واستراتيجية مناسبتين للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني . ومن الضروري وضع إطار لسياسة واضحة يحقق التكامل بين البيئة والتنمية ويحدد الاولويات الوطنية والمحلية وكذلك الوسائل والسبل الكفيلة ببناء القدرات والطاقات على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

إن وضع خطة عمل وطنية واضحة ومفصلة ضروري لسببين على الاقل . أولا ، ان وضع خطة عمل واضحة ضروري لاجتذاب التمويل الخارجي اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وثانيا ، إن وضع خطة عمل وطنية ضروري لبناء توافق في الآراء على جميع أصعدة المجتمع لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وينبغي أن تكون المهمة الرئيسية لاية خطة عمل وطنية بناء القدرة المحلية . وهنا ، وجدنا في سنغافورة أن تنمية الموارد

البشرية عن طريق التعليم والتدريب الفني هامة لبناء القدرات . وثمة عنصر هام آخر لبناء القدرات هو نقل التكنولوجيا وما يتصل بها من معرفة ودراية . وعلى المدى الطويل ، يتطلب التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١ الحصول بسهولة على المعلومات والقدرات التكنولوجية . وهذا من شأنه أن يمكن فرادى البلدان من توسيع وبناء قدرتها الخاصة بها لتعزيز التنمية المستدامة .

وفي سنغافورة ، علقت الحكومة أهمية خاصة على البرامج والإجراءات الوطنية . وقد بدأنا برامجنا لحماية البيئة منذ ما يقرب من ٣٠ عاما ووضعنا نظاما فعالا لبناء الهياكل الاساسية وسن التشريعات لحماية البيئة . كما قمنا بصياغة "خطة خضراء" تحدد التوجهات الاستراتيجية للسياسات المتعلقة بالبيئة والتنمية خلال العقد المقبل . وسيكون من دواعي سرور سنغافورة أن تتشاطر خبرتها في مجال التنمية المستدامة مع البلدان الاخرى . ونأمل أيضا أن يكون بمقدورنا أن نيسر نقل التكنولوجيا البيئية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

أما المطلب الثالث فهو إطار مؤسسي فعّال على الصعيد الدولي للنهوض بالتنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ومتابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ويرى وفدي أن هناك أربع مسائل رئيسية على الاقل تتعلق بالمؤسسات الدولية .

أولا ، هناك مسألة إنشاء آلية حكومية دولية لمتابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . وفي هذا الصدد ، نحث على الإنشاء المبكر للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة .

ثانيا ، مسألة التكامل والتعاون والتنسيق سواء على المستوى الحكومي الدولي أو على مستوى الامانة بين هيئات الامم المتحدة ووكلاتها وبرامجها لتعزيز التنمية المستدامة . وهنا ، أود أن أؤكد أهمية وضع اللجنة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة في سياق عملية إعادة تشكيل وتنشيط الامم المتحدة الجارية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة .

ثالثا ، مسألة الصلة بين الترتيبات المؤسسية الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف . وفي هذا الخصوص ، أود أن أؤكد على ضرورة التعاون الوثيق والفعال وتبادل المعلومات بين منظومة الامم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . فهناك صلة قوية بين الدعم المالي والعمل الموضوعي . ويجب أن تتجلى هذه الصلة على مستوى المؤسسات الدولية .

رابعا ، أود أن أؤكد على الاهمية البالغة التي يتسم بها دور الامين العام في متابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . إن قيادة الامين العام المستمرة والقوية والفعالة حيوية لتحظى مسألة التنمية المستدامة بالاهمية والاهتمام الرفيع المستوى الذي تستحقه وتتطلبه في إطار منظومة الامم المتحدة . وينبغي للامين العام أن يكون المنسق المركزي لكل المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة في إطار منظومة الامم المتحدة .

وسيكون إنشاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة من أهم القرارات التي ستتخذها الجمعية العامة في هذه الدورة . ونحن نرحب بتقرير الامين العام بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ويود وفدي أيضا أن يؤيد بقوة الورقة التي قدمتها مجموعة الـ ٧٧ والتي توضح موقفها إزاء اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة . ولكنني أود أن أتقدم بملاحظتين إضافيتين .

تتعلق الاولى بحجم وعضوية اللجنة المقترحة . سيكون للجنة دور هام في صياغة مشاركة عالمية للتعاون في مجال التنمية المستدامة . ومن ثم ، من المهم أن يكون حجمها وعضويتها واسعي النطاق بحيث يتيحان لعدد كبير من البلدان المتقدمة النمو والنامية المشاركة فيها . ويؤيد وفدي موقف مجموعة الـ ٧٧ بإنشاء لجنة تتألف من ٥٣ عضوا وتنتخب على أساس التوزيع الجغرافي المنصف . ولضمان المشاركة الكاملة ، ينبغي أن يحظى ممثلو الدول غير الاعضاء في اللجنة بمركز المراقب .

وتتعلق ملاحظتي الثانية بمقر أمانة اللجنة الذي ينبغي اختياره وفقا للمبدأ الاساسي القائل بضرورة أن يسهل على جميع الدول ، وخاصة الدول النامية الاصغر ، الوصول اليه . وبالمثل ، ينبغي أن تعقد جلسات اللجنة في مكان يمثل فيه أكبر عدد من البلدان .

من الحتمي أن نبدأ على نحو عاجل عملية متابعة أعمال المؤتمر وإنشاء آلية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وكما ورد في مقدمة جدول أعمال القرن ٢١ تقف البشرية عند نقطة حاسمة في التاريخ . وما لم نغتنم هذه الفرصة ونضع خلافاتنا جانبا من أجل التنمية المستدامة لن تغفر لنا الأجيال المقبلة .

السيد انسانالي (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد برز مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في خضم الاحداث الماضية كمعلم لا مثيل له في مجال التعاون الدولي . ففي المفاوضات الطويلة والشاقة التي سبقت الحدث كثيرون هم الذين تساءلوا هل يستحق الامر كل هذا العناء ، كما يقول المثل ، وهل ستتناسب النتائج مع الوقت والجهد المبذول . بيد أن المؤتمر قدم إلى العالم في النهاية مخططا وإن كان مؤقتا وطموحا لانقاذه . وقد استكشف حدود الاتفاق المتبادل وأسفر عن جدول أعمال مشترك للتنمية المستدامة لجميع الدول .

لقد شاركت دول الاتحاد الكاريبي التي أتشرف بالتكلم باسمها اليوم - وهي انتيغوا وبربودا ، وبربادوس وبليز ، وترينيداد وتوباغو ، وجامايكا وجزر البهاما ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وسانت كيتس ونيفيس ، وسانت لوسيا وغرينادا وكومنولث دومينيكا وبلادي غيانا - مشاركة نشطة في إيجاد توافق مجد في الآراء*.

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد دانغوي ريواكا (غابون) .

واستعدادا لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، شجعت حكوماتنا عملية التشاور مع المؤسسات المعنية ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية. وقد شكلت قوة عمل خاصة للنظر في الشواغل والاحتياجات الخاصة بالمنطقة . وفي إطار تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ ٧٧ ، التي نحن أعضاء فيها ، سعينا إلى تحديد قضية مشتركة مع جميع البلدان النامية . والبيان الذي أدلى به بالامس رئيس مجموعة الـ ٧٧ أمام الجمعية العامة يبرز الاولويات التي ما زلنا نعلقها على بعض الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو . ولكني ، إذا سمح لي ، أود أن أسلط الضوء على بعض تصورات المجموعة الكاريبية بشأن التعاون في فترة ما بعد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

منذ أن وصل كولومبوس إلى منطقة البحر الكاريبي والعالم ينظر إلى منطقتنا باعتبارها الجنة على الارض . وهذا عن وجه حق ، لان سلسلة الجزر الممتدة بين أراضي بليز في الشمال وغيانا في الجنوب منضدة كالحجارة الكريمة في التاج الكاريبي . ويحتفى بجمالها الاستوائي الذي يتجلى من خضرتها الوارفة ورمالها البيضاء ومياهها اللازوردية . فلا عجب أن تكون منطقة البحر الكاريبي هي أكثر الاماكن السياحية شهرة .

غير أن وراء البرق الخلاب المثالي سحابة قاتمة ، فبالرغم من جود الطبيعة بنعمها على المنطقة ، هناك جانب قاتم لعطاياها . فهذه الاراضي لسوء الحظ محفوفة بالكوارث ، الطبيعية منها والتي هي من صنع الانسان على حد سواء ، التي تلحق الخراب بسكانها . وهذه البيئة غالبا ما تتعرض للهجوم فتعصف بها الاعاصير العنيفة ويحيق بها الإفراط في الاستغلال وينخر فيها البحر . والشُعب المرجانية الثمينة التي تنعم بها منطقة البحر الكاريبي يتهددها الخطر . وكما لو أن هذا غير كاف ، فقد جلبت الفترات الاخيرة خطرا إضافيا يتمثل في شحنات النفايات الخطيرة التي تمر عبر مياهنا .

وكما ذكر "بيري لابات" أهالي منطقة الكاريبي منذ ٢٥٠ عاما فقال :

"إنكم جميعا معا ، في قارب واحد ، تبحرون في نفس البحر الذي لا يؤمن جانبه" .

ونتيجة لهذه التهديدات لنظامنا البيئي الهش ، فإننا مضطرون إلى إنفاق مقدار ضخم من مواردنا الشحيحة لوقف المزيد من التدهور البيئي . وفي الوقت ذاته ، نلتزم بتزويد شعبنا باحتياجات الحياة الاساسية . وهذه المسؤوليات المزدوجة قد تم الاعتراف بها في المؤتمر الوزاري الاول المعني بالبيئة للدول الاعضاء في الاتحاد الكاريبي "كاريكوم" الذي صرح بما يلي :

"إن محور جميع شواغلنا المتصلة بالبيئة رغبتنا المشتركة في بقاء الانسان بطريقة متوائمة مع الطبيعة ومتمشية مع رفاه الانسان في آن معا" .

ولهذا يسعد دول الاتحاد الكاريبي أنه قد اعترف بهذه الصلة الرمزية بين البيئة والتنمية اعترافا تاما وكرست في إعلان المبادئ الصادر عن مؤتمر ريو . ونشعر بالرضى لان جدول أعمال القرن ٢١ يمثل محاولة طموحة وشاملة لترجمة تطلعاتنا إلى واقع ملموس . وندرك بالطبع أن هذا لا يمكن أن يحصل دفعة واحدة . ولهذا فإننا نحث على دراسة جدول أعمال القرن ٢١ بغية وضع أولوياتنا للعمل . وفي العديد من الحالات ، وضع جدول الاعمال أهدافا وجداول زمنية محددة . ومن المهم اتباع هذه الاهداف والجداول الزمنية بدقة والابقاء على استمرارية الزخم الدينامي الذي تحقق في ريو .

ما من شك في أن أعجل مهمة هي تشكيل لجنة للتنمية المستدامة للوفاء بالحاجة الواضحة إلى هيئة مناسبة لكفالة المتابعة الفعالة لجميع قرارات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ورصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . وبالنظر إلى الوظائف الهامة لهذه اللجنة ، من الحتمي أن تكون اللجنة ديمقراطية بشكل واضح من حيث المفهوم والتشكيل والتشغيل . ولعلنا نذكر أنه بينما أُتفق في ريو على جعل اللجنة هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فإن هذا قد كان إلى حد كبير توخيا للسهولة من الناحية الإدارية . بيد أن الفهم العام هو أن هذه اللجنة ينبغي أن تكون مستقلة ورفيعة المستوى لكي تؤدي مهامها بفعالية . وينبغي أن تكون عضويتها كبيرة إلى حد كاف للسماح بالتمثيل الملائم للبلدان النامية . وفي هذا الشأن ، ترى بلدان الاتحاد الكاريبي أنه ينبغي أن يكون فيها

٥٣ مقعدا ، تقرر على أساس صيغة المجلس كما تنطبق على اللجنة الرفيعة المستوى بشأن العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

وفيما يتعلق بوظائف اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، نود أن نولي أهمية خاصة للقدرة الوطنية التي تبنى في البلدان النامية . ولهذا لا بد من وضع أحكام مستقلة تحت بند التمويل تطالب اللجنة برصد المساعدة لهذه البلدان لكفالة قدرتها على الاضطلاع بالتزاماتها بموجب جدول أعمال القرن ٢١ . وفيما يتعلق بالأمانة التي تخدم اللجنة ، فإننا متفقون على الهيكل الذي اقترحته مجموعة الـ ٧٧ . وعلاوة على ذلك ، ينبغي أن يكون مقر اللجنة في نيويورك وذلك لتسهيل مشاركة أكبر عدد ممكن من البلدان النامية .

وتؤيد بلدان الاتحاد الكاريبي تماما الاقتراح الداعي إلى عقد اجتماع استعراضي في عام ١٩٩٧ . إن برنامج عمل اللجنة في المراحل الأولية يبدو أنه يقترح ، مع هذا ، أنه ينبغي للجنة ، على الأقل في السنتين أو السنوات الثلاث الأولى ، أن تجتمع مرتين سنويا على أقل تقدير . وعلى أي حال ، يبدو أن برنامج الاجتماعات حتى عام ١٩٩٧ مرغوبا إلى درجة كبيرة . وفي الإعداد لهذه الاجتماعات نطالب أن تسعى اللجنة إلى تسهيل المشاركة المستمرة للبلدان النامية ، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نموا . وتعتزم بلدان الاتحاد الكاريبي أن تضطلع بدور فعّال وتام في عمل اللجنة ولهذا فإنها ستسعى الى تحقيق التمثيل الملائم فيها .

وفيما يتجاوز إنشاء اللجنة ، نود أن نسترعي الانتباه إلى الجدول الزمني لعدة مؤتمرات هامة للمتابعة معنية بالبيئة والتنمية . وليس من السابق لأوانه أن نبدأ بتوجيه تفكيرنا صوب تنظيم هذه الاجتماعات . ومن المفهوم أن لبلدان الاتحاد الكاريبي إهتماما خاصا بعقد المؤتمر العالمي الأول في عام ١٩٩٣ بشأن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة . وهدف هذا المؤتمر ، في جملة أمور أخرى ، تطوير وتعزيز التعاون وتبادل المعلومات فيما بين الجزر وكذلك على المستوى الاقليمي والاقاليمي بغية تقليل مواطن الضعف المتأصلة في الدول الصغيرة . ونحث على تقديم الدعم التام لهذا المؤتمر التي تكرمت دولة بربادوس الشقيقة بقبول استضافته .

ومما له أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الاتحاد الكاريبي مسألة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والبحرية . وقد أصبحت بعض بلداننا تشعر بالفعل بمشاكل الاحترار العالمي وارتفاع مستوى البحر ، وهي مرغمة نتيجة لذلك على شن معركة دائمة ومطلقة مع البحر بغية حماية المناطق الساحلية القيمة والموارد الاقتصادية . والموارد البحرية المهددة المتضمنة في مناطقنا الاقتصادية الخالصة هي أيضا أساسية بالنسبة لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية . وكما تم الاعتراف في جدول أعمال القرن ٢١ ، ثمة حاجة ماسة إلى التعاون والتنسيق الدوليين على جميع المستويات من أجل :

"دعم وتكملة الجهود الوطنية التي تبذلها الدول الساحلية لتشجيع الادارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية" .

((A/CONF.151/26 (Vol. II) ، الفقرة ١٧-١٠)

ومن المأمول أنه يمكن عقد المؤتمر الذي تمت التوصية به أثناء مؤتمر ريو لمعالجة هذه المسألة قبل عام ١٩٩٤ . وما هو في كفة الميزان الآن ذات بقاء بعض بلداننا وقابليتها للاستمرار .

وعلى الرغم من أن جدول أعمال القرن ٢١ لا يصف أي إجراء محدد لتتخذه الجمعية العامة بغية كفالة الاستخدام المستديم للغابات ، فمن المهم مع ذلك أن يمتثل المجتمع الدولي من الآن وصاعدا بإعلان المبادئ المتفق عليه في ريو . كما يتعين علينا أن نمضي في إنشاء آليات الاستعراض لتحديد القدر الذي خدمت به هذه المبادئ هدفنا ولرسم خطة لإدارة غاباتنا . وهذا يستدعي القيام بالدراسة المستمرة لضرورة وجدوى الترتيبات الدولية المناسبة الرامية إلى :

"تعزيز التعاون الدولي بشأن إدارة الغابات وحفظها والتنمية المستدامة لجميع أنواع الغابات ، بما في ذلك التشجير وإعادة التشجير واستصلاح الغابات" . ((A/CONF.151/26 (Vol. II) ، الفقرة ١١-١٢ (هـ))

وتنظر حكوماتنا إلى الحفاظ على الغابات وإدارتها وتنميتها على أنها عناصر حاسمة لاستراتيجية لإصلاح البيئة . وفي هذا الصدد ، أيد الاتحاد الكاريبي تأييدا تاما مشروع إيووكراما للتنمية المستدامة وحماية ٠٠٠ ٩٠٠ ايكر من غابة الأمطار العذراء في حوض الامازون التي تقع في قلب المنطقة الداخلية من بلدي . وقد بُدئ بالمشروع بوصفه إحدى مجالات الاهتمام الاقليمية ، بمشاركة تعاونية من أمانة الكومنولث ، وحكومات أخرى من حكومات الكومنولث ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ووكالات دولية أخرى .

فيما يتصل بالبلدان المهددة بالتصحر ، تكرر بلدان الاتحاد الكاريبي نداءها لعقد اتفاقية دولية لوقف التصحر في وقت مبكر ، لا سيما في افريقيا ، وهي المنطقة الاكثر تضررا بهذه الكارثة المخيفة . وفي نفس الوقت ، نحث على عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الامم المتحدة في وقت مبكر بغية تشجيع التطبيق الفعال لاحكام اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار المتصلة بالارصدة السمكية المنتشرة في أكثر من منطقة وبالانواع التي تهاجر كثيرا . ينبغي لهذا المحفل أن يوفر فرصة جيدة التوقيت للنظر في وسائل لتحسين التعاون بين الدول بشأن مصائد الاسماك ووضع توصيات مناسبة . ينبغي لعمل المؤتمر ونتائجة أن يكونا متسقين تماما مع معاهدة قانون البحار التي نأمل في أن تصبح نافذة المفعول عما قريب .

إن الاتفاقيتين الهامتين ، اللتين اتفق المجتمع الدولي بشأنهما بالفعل - وهما اتفاقية التنوع الحيوي واتفاقية التغير المناخي - تقتضيان الآن أن يعطى زخم للتصديق عليهما وانفاذهما في وقت مبكر . في حالة معاهدة التغيرات المناخية ، ينبغي لنا الآن أن نفكر في تطوير بروتوكولات جديدة ، لا سيما بروتوكول يستهدف الحد من إطلاق غازات الاحتباس الحراري ويتناول الآثار الضارة المترتبة على ارتفاع مستوى البحر . من المفهوم أن لجنة المفاوضات المشتركة بين الحكومات المعنية باتفاقية إطارية للتغير المناخي من المقرر أن تجتمع في وقت مبكر من كانون الاول/ديسمبر للإعداد لعقد مؤتمر لأطراف المعاهدة . وفيما يتعلق باتفاقية التنوع الحيوي ، وهي مجال اهتمام مشترك للبشرية ، ينبغي للأطراف المتعاقدة أن تمضي قدما الآن ، وفقا لامكانياتها الخاصة ، في صياغة استراتيجيات للإنفاذ العملي .

يبين هذا الاستعراض السريع لجدول أعمال ما بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عدم إمكانية الاستغناء عن حكمين هامين هما ، نقل التكنولوجيا الملائمة وموارد التمويل المناسبة لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق ريو . ويجب أن يتاح للبلدان النامية الحصول على تكنولوجيا سليمة بيئيا ، تقدم كمنحة أو على أساس تيسيري ، لتتمكن من التصدي لهذه المسؤوليات . وبالمثل ، يجب أن تتاح لها موارد جديدة وإضافية لتتمكن من تلبية المتطلبات المالية العديدة . لذلك ، نناشد شركاءنا المتقدمين اقتصاديا أن تتناول هذه القضايا على وجه السرعة ، وأن تعلن حسبما توخى مؤتمر ريو - عن التزاماتها أثناء هذه الدورة للجمعية العامة .

ويقدر أن هناك حاجة لموارد سنوية قيمتها ٦٠٠ بليون دولار لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في البلدان النامية تنفيذا مناسبا . قد يبدو هذا مبلغا خياليا ، ولكن بتعاون البلدان المتقدمة النمو والنامية ، كليهما ، يمكن تلبية الاحتياجات المالية . ومن الواضح ، بالنظر إلى مبدأ تفاوت المسؤوليات ، أنه يتوقع من البلدان المتقدمة النمو أن تقدم قدرا أكبر بكثير من المساهمات . إن هذا هو ما ينبغي أن يحدث لأن عبء المسؤولية على البلدان النامية سيكون مرهقا بشكل خاص . ولا ينبغي أن يقاس نصيبنا بحصتنا من التكاليف المالية فقط ، بل أيضا بالتضحيات الناتجة عن القيود المتأصلة في الحاجة إلى موازنة استخدام مواردنا الطبيعية ومطالب المحافظة على البيئة . وينبغي للمرء أيضا أن يأخذ في الحسبان العبء الذي يقع على كاهل المجتمعات في شكل تكلفة خدمة الدين والاضطلاع ببرامج التكييف الهيكلي الكبيرة .

لذلك ، ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أن تحقق بسرعة هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي الذي تعهدت به منذ فترة طويلة للمساعدة الانمائية الرسمية . فهذه الخطوة وحدها ستحقق مبلغا كبيرا يسهم في بلوغ هدفنا . كما نتعشم أن يزداد حجم التجديد العاشر لموارد المؤسسة الانمائية الدولية بقدر ملموس ، وأن يعزز بإضافة "مبلغ مزيد لصالح الأرض" يرصد بصفة خاصة للأغراض البيئية . ونشجع في

الوقت ذاته استكشاف جميع المصادر الممكنة للتمويل . إن البداية الناجحة لجدول أعمال القرن ٢١ تتطلب التزامات كبيرة تقطع في وقت مبكر بتقديم تمويل بشروط تيسيرية للبلدان النامية . ويجب أن نتحرك الآن .

سيكون مرفق البيئة العالمي آلية هامة لتوجيه الموارد إلى المجالين التوأم : البيئة والتنمية . ولا ينبغي لنا أن نؤخر مهمة إعادة تشكيله ليمكنه العمل على أفضل وجه . ولكي نفعل ذلك ، ينبغي أن يكون متسما بثلاث خصائص أساسية ، أولا ، ينبغي أن تكون عضويته عالمية بتمثيل أوسع وأكثر إنصافا . ثانيا ، ينبغي لموارده أن تلبي احتياجات الدول الجزرية الصغيرة والدول ذات الاراضي المنخفضة على نحو أكثر يسرا . وثالثا ، ينبغي وجود شفافية ومسؤولية في إدارته في جميع الأوقات .

بالنسبة لموضوع التمويل أيضا ، تود بلدان الاتحاد الكاريبي أن ترحب بالشروط التي حددها برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمدخلات في برنامج بناء القدرات في القرن ٢١ . إن بناء القدرة الوطنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ متطلب ذو أولوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية ، إن لم يكن لها كلها . ومن المؤكد أن لبلدان الاتحاد الكاريبي احتياجات محددة في هذا المجال ، ولذلك ، فإنها ترحب بالولاية التي أنيطت ببرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبجميع المؤسسات المتعددة الأطراف لتقديم المساعدة . وكما قلت من قبل ، سيكون من بين أهم مهام لجنة التنمية المستدامة رصد تنفيذ هذه الولاية .

هذه بعض المناظير العامة التي سيتطرق إليها الاتحاد الكاريبي أثناء المناقشات الاكثر تفصيلا لهذه القضايا في اللجنة الثانية . ويحدونا الأمل أن تسود روح التعاون وتوافق الآراء ، التي تجلت في ريو ، في هذه المداولات ليتسنى لنا في نهاية اليوم أن نقول إنه جرى اتخاذ خطوة ايجابية أخرى نحو تحقيق طموحات وأهداف مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . إن بلدان الاتحاد الكاريبي ، من جانبها ، مصممة على مواصلة تعاونها وتنسيقها الوثيقين لضمان التنفيذ الكامل والسريع لجدول أعمال القرن ٢١ .

وإذ نقف على عتبة القرن الحادي والعشرين ، لا يمكننا إلا أن نعي كنه المرحلة الخطرة التي وصلت إليها حضارتنا . فالانسان ، في سعيه الذي لا يكل لإحراز التقدم ، خرّب بيئته باستهتار ، ونتيجة لذلك ، يواجه العالم الآن تهديدا خطيرا بدمار لا يمكن إصلاحه . لقد فرض علينا مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية أن نعمل معا لتجنب هذه الكارثة . إن جدول أعمال القرن ٢١ يقدم خطة للإنقاذ . وينبغي لنا أن نعمل سويا على تطبيقها . وكما جاء في كلمات شاعرنا الكاريبي :

"يرقص النول رقصة الجيغ
بإيقاع متسق كنسيج العنكبوت
الكل يشارك فيه
والكل يغني فيه !"

وهكذا ، فإنه محتم علينا ـ البلدان المتقدمة النمو والنامية ـ أن نعمل سويا من أجل بقائنا ومن أجل بقاء كوكب الارض . إن هذا التزام لا يمكن أن نؤجله ونظل في أمان .

السيد مسوكا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ترحب زامبيا بالفرصة التي أتيحت لها للمشاركة في هذا النقاش الذي يمثل الخطوة الاولى التي يتخذها المجتمع الدولي لبدء عملية متابعة مؤتمر الامم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام في ريو دي جانيرو .

يود وفدي أن يعرب عن تقديره للامين العام للامم المتحدة ، ولمقرر مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وزير خارجية الجزائر ، على التقديم الشامل لتقرير مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

وإذ أرحب بالتقرير أود أيضا أن أشيد بكل من اشترك في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، وكذلك بكل من شارك في الاعمال التحضيرية . وكما قال الامين العام في تقريره ، لم يسبق لهذا المؤتمر مثيل في العديد من جوانبه مما يجعله إنجازا فريدا في عملية التعاون الدولي .

وقد خرج المجتمع الدولي من ريو دي جانيرو بجدول أعمال مفيد يمكن أن يقود عالمنا إلى عصر جديد من التنمية المستدامة ، وهو شرط أساسي لصقل العزم المشترك ، الذي ينبغي أن يلزم المجتمع الدولي بصون البيئة لصالح الاجيال الحاضرة والمقبلة .

وتتمثل مهمة الجمعية في هذا الصدد في تطويع روح ريو دي جانيرو وتصميم نظام مبتكر للتعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة ويعتبر وفدي أنه من الحتمي للدول العالم أن تشكل تحالفا جبارا يكرس نفسه تماما لتعزيز التنمية المستدامة من أجل التنفيذ اللازم لجدول الاعمال المتفق عليه في ريو دي جانيرو ، وإن اقتضى الامر ، للبناء عليه .

لقد بدأت الجهود المشكورة التي تهدف إلى تسهيل التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في ريو دي جانيرو ، كما ورد في تقرير المؤتمر . وبالنسبة لما بعد ريو دي جانيرو ، نرى مؤشرات واعدة باستعداد أكبر فيما بين الحكومات لتوحيد نفوذها من أجل التوصل إلى هيكل حكومي دولي سيكون قلب عملية ريو .

بيد أن علينا أن نتذكر جميعا أن الاليات المؤسسية لا تعدو أن تكون قاعدة لتنفيذ جدول الاعمال المتعدد الاوجه للتنمية المستدامة . والشغل الشاغل للبلدان النامية هو ما إذا كانت ستحصل أو لا تحصل على المجال البيئي الذي تحتاج إليه حاجة جوهرية ، للمشاركة في جدول أعمال التنمية المستدامة .

وقد بقيت معنا رواسب هذا القلق لأنه يحدد قدرة البلدان النامية على تحمل العبء الإضافي ، عبء حماية البيئة في نفس الوقت الذي يحاول فيه تنفيذ جدول أعمال التنمية الصعب .

ومفهوم التنمية المستدامة ، الذي يوحي بفكرة التكامل الكامل بين شواغل البيئة والتنمية ، لا يمكن تحقيق هدفه المنطقي إذا ما ظل طرف في المجتمع الدولي عاجزا عن الإرتقاء إلى مستوى التحديات المفروضة عليه دون المجازفة بالرجوع إلى الوراء . وفي هذا الصدد ، يجب أن يتبع الإستعداد الاكبر للتعاون بين دول العالم التزام أعظم بالاساسيات التي ستعطي معنى ومضمونا لحتميات التعاون ، وتولد من خلال هذه العملية ثقة أكبر بالمسؤولية المتبادلة ، مسؤولية التقدم إلى الامام في المستقبل .

والمشاكل الكاسحة المتمثلة في الجفاف والتصحر ودفن النفايات السامة والفقر ، التي تؤثر جميعها تأثيرا معاكسا على البيئة ، لا تزال الشغل الشاغل للبلدان النامية . والمبادرة المتفق عليها للتفاوض حول إتفاقية دولية بشأن مكافحة التصحر ، وهي المبادرة المعروضة على الدورة الحالية للجمعية العامة ، ستكون أداة تضيف أملا إلى آمال الملايين من السكان في البلدان النامية ، ولا سيما سكان أفريقيا الذين ينحنون في الصخر للعيش في ظل ظروف قاسية وفي خضم الانظمة الداعمة للحياة المتلاشية . فالجفاف والتصحر المتلازمان يقتضيان أن تتضمن الاتفاقية الدولية المقترحة أحكاما وافية لمساعدة البلدان المتضررة على مقاومة آثار الجفاف وإصلاح أنظمتها الإيكولوجية المجتاحة .

ثمة شواغل أخرى ستؤثر على انتقالنا إلى التنمية المستدامة . فمن خلال عمليات نقل التكنولوجيا التفضيلية ، يحوز المجتمع الدولي قدرة على مساعدة العديد

من بلدان العالم على بدء عملية تنموية تتجاوز الانماط التي ادت من قبل إلى تدهور البيئة . فعملية التعليم والتدريب للنهوض بالتكنولوجيا ، التي تكملها قدرات معززة للإدخار في البلدان النامية من خلال تخفيض الدين الخارجي وتحرير التجارة المتعددة الأطراف في جولة أوروغواي ، يمكنها أن تولد حوافز لتطوير تكنولوجيات سليمة بيئيا على الرغم من ضرورة قيام البلدان المتقدمة النمو بتحسين فرص حصول البلدان النامية على تكنولوجيات سليمة بيئيا .

لقد بدأنا في ريو دي جانيرو صفحة جديدة من التعاون بين الحكومات الوطنية والمشاريع الخاصة . ومن واجب كل حكومة أن تولد حوافز تشجع الاستثمارات في القطاع الخاص الذي يؤدي بدوره إلى تصنيع سليم بيئيا والتخلص السليم من النفايات . والتحدي الأساسي الذي سيواجه الحكومات هو تصميم سياسات بيئية تحدد أعلى المعايير التنافسية حقا . والحمائية أو التهديد بالحمائية ، المتخفية في شكل الإستدامة البيئية تتضمن خطر توليد الإنتقائية وتقويض السيادة في إنفاذ المعايير البيئية وبخاصة في مجالات حساسة مثل التجارة بالاخشاب الإستوائية .

إن التغير البازغ صوب التنمية المستدامة يتيح فرصا لم يسبق لها مثيل . ولدى هيئتنا العالمية فرصة جوهرية لتحسين وتعزيز الامانة العامة والهياكل الحكومية الدولية ، في الوقت الذي تطور فيه ترتيبات مؤسسية لترتكز عليها المشاركة طويلة الاجل للامم المتحدة في ادماج البيئة والتنمية . ويحدو وفد بلادي الامل في أن تقوم أيضا وكالات مثل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة وصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للتعمير والتنمية بادخال اصلاحات مكملة للجهود التي تبذلها في هذه الدورة للجمعية العامة .

لدى المجتمع الدولي أيضا فرصة لم يسبق لها مثيل جاءت في حينها للشروع في هجوم متضافر على الفقر وللوفاء بالاحتياجات الاساسية للانسان ولمساعدة ملايين البشر في أرجاء العالم على أن يحيوا حياة منتجة .

في كل هذه الفرص وغيرها من الفرص التي لا حصر لها ، إن الطريقة التي يطوع بها المجتمع الدولي روح التوفيق والالتزام بالتغيير ستحدد امكانيات الاستفادة المجدية من الفرص المتاحة للحفاظ على سلامة البيئة . لقد حدد الطريق إلى ريو فرصا ومعوبات . إن ريو ذاتها طورت قيما جديدة يتعين على المجتمع الدولي أن يبنى عليها . وسيتمكن المجتمع الدولي من القيام بذلك اذا ما استشار عزم الانسان على البقاء .

السيد نياكي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي بالغ السرور لوفد بلادي أن يتكلم أمام الجمعية العامة بشأن هذا البند البالغ الاهمية الخاص بمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

لقد أنصت وفد بلادي باهتمام بالغ إلى البيان الذي أدلى به أمس الامين العام بشأن إعادة هيكلة الامم المتحدة وبشأن الترتيبات الاضافية اللازمة لمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ويعطينا البيان المذكور احساسا بالتزام الامين العام ببناء الامم المتحدة استجابة لاحتياجات وتطلعات شعوب العالم ، ليس فقط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي لكن في كل مجالات العمل الانساني الاخرى . وإنني

أشكر الأمين العام على خطابه الملهم للغاية . كما أود أن أشكر وفد باكستان على بيانه . ووفد بلادي يؤيد تماما البيان الذي أدلى به أمس السيد أكرم زكي ، الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية في باكستان ، الذي تكلم أيضا باسم مجموعة الـ ٧٧ .

لقد كان مؤتمر ريو ذروة حملة استمرت ٢٠ سنة لتوعية المجتمع الدولي واقناعه بأن المشاكل البيئية عالمية في طبيعتها ، وبأن حلها ، من ثم ، يتطلب توافقا دوليا في الآراء ، وبأن التحقق من الوجود المستدام لكوكبنا الهش الأرضي يتطلب ادماج البرامج البيئية والانمائية . وهذا ما يجاول جدول أعمال القرن ٢١ القيام به . فهو التزام من جانب الدول باقامة مشاركة عالمية جديدة من أجل الدخول في حوار مستمر يستلهم الحاجة إلى تحقيق اقتصاد عالمي أكثر انصافا وفعالية وحتمية حماية البيئة . لذا ، فإن مسؤولية الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين أن تبنى على قوة الدفع التي أوجدت في ريو وذلك بانشاء ترتيبات مؤسسية قوية وفعالة للمتابعة .

إن الجهود المضنية التي كرست لعملية التفاوض المعقدة التي اتسمت بها عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية منذ الدورة الاولى للجنة التحضيرية وحتي الدورة الرابعة وعملية التفاوض الحكومي الدولي بالنسبة لاتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ، لهي برهان واضح على اهتمام المجتمع الدولي بمسألة البيئة والتنمية ومنحها الاولوية . إن مؤتمر الامم المتحدة لعام ١٩٧٢ المعني بالبيئة البشرية كان مؤتمرا جمع البلدان الصناعية والبلدان النامية معا لوضع الخطوط الرئيسية لحقوق الاسرة البشرية في بيئة صحية منتجة . وقد حدد مؤتمر ريو الاجراءات التي قرر بنو البشر اتخاذها من أجل بقائهم المستدام في بيئة صحية . وهذا يعني أنه مالم ينفذ جدول أعمال القرن ٢١ بحذافيره فإن كل العملية التي أدت إلى ريو ستكون دون جدوى .

لقد مر الآن حوالي خمسة أشهر منذ غادرنا مدينة ريو دي جانيرو الجميلة ، ونحن نشعر بالرضا لاننا تفاوضنا بنجاح على جدول أعمال سيقودنا إلى القرن الحادي والعشرين . لكن للأسف يبدو كما لو كان المؤتمر لم يقم بازالة كل الاقواس المعقوفة

التي وضعت حول وسائل التنفيذ خلال العملية التحضيرية ومازالت البلدان المتقدمة النمو يتعين عليها أن تقدم تعهدات محددة تلزمها بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

إن مبدأ المسؤوليات المشتركة ، وإن كانت متباينة ، الذي تمت الموافقة عليه في المؤتمر لم تترجمه الدول إلى اصرار ملموس على الاضطلاع بدورها في هذا المسعى . ولا يزال التحدي يتمثل في ترجمة المفاهيم المتفاوض عليها والاتفاقات التي تسن التوصل إليها في ريو إلى استراتيجيات عملية وتدابير سياسية . وبرغم البداية غير الواعدة ، فإننا في الجنوب مازلنا متفائلين بأن الشمال سيحترم التزامه ببلوغ هدف الأمم المتحدة المقبول المتمثل في تخصيص ٧,٠ في المائة من ناتجه القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية ، ونأمل في أن تزيد البلدان التي لم تفعل ذلك بعد من برامج المعونة التي تقدمها من أجل تحقيق هذا الهدف بأسرع ما يمكن . ونحن نرحب بالمبادرة التي اتخذت زمامها مؤخرا بعض البلدان في الشمال لالغاء ديونها لدى البلدان النامية . ونرحب - بالمثل - بالآلية الابتكارية لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي المسماة بناء قدرات البرنامج في "القرن ٢١" . ونحن ننظر إلى هذه الآلية باعتبارها تمهد الطريق لمبادرات خلاقة من جانب مجتمع المانحين والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ككل .

ينص المبدأ ٤ من اعلان ريو بشأن البيئة والتنمية على أنه :

"من أجل تحقيق تنمية مستدامة ، يجب أن تكون حماية البيئة جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن النظر فيها بمعزل عنها" .

واليوم ، يعيش نصف سكان افريقيا تقريبا في فقر مدقع ومن المتصور أن يزداد عدد الفقراء في افريقيا بأكثر من ١٠٠ مليون بنهاية هذا القرن ، في الوقت الذي يتوقع فيه انخفاض عدد الفقراء في العالم أجمع ب ٤٠٠ مليون . وهذا يعني أنه بنهاية هذا القرن سيبلغ عدد الفقراء في افريقيا أكثر من ٣٠ في المائة من جميع فقراء العالم النامي .

هذه حالة من حالات الطوارئ . وفيما يتصل بافريقيا ، فإننا عندما نتحدث عن مكافحة الفقر ، وتنظيم نقل الموارد والتكنولوجيا ، والمساعدة في بناء القدرات ، وحماية صحة الانسان وتعزيزها ، وتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، فإننا نكون نتحدث عن أشياء ينبغي أن تحدث الآن . يجب أن يبدأ العمل الحقيقي الآن لكي نضمن تحويل المفاوضات الشاقة التي استغرقت سنتين الى عمل بناء . وكما أعلنت بحق السيدة غرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج في ريو :

" ان الفقر لا يحط من قدر من يعانون منه فحسب ، بل أنه يحط أيضا من قدر من يسكتون عنه" .

إن الولاية المنوطة بالجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين والواردة في الفقرة ٣٨ - ١٢ من جدول أعمال القرن ٢١ تضع على عاتق هذه الهيئة مسؤولية جسيمة تتمثل في تحديد طرائق العمل وسائر الجوانب التنظيمية للجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة . ويتركز اهتمام الحكومات والخبراء والمنظمات غير الحكومية وكل من شارك في عملية مؤتمر البيئة والتنمية تركيزا شديدا على مداولاتنا واستنتاجاتنا في هذه الدورة للجمعية العامة ، وبالتالي فإنه يتعين علينا أن نسعى جاهدين من أجل ضمان تحقيق توقعاتهم . وحيث أنه يتوقع أن يتناول جدول أعمال القرن ٢١ المشاكل الملحة التي تواجهنا في الوقت الحالي ، وأن يعد العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل ، فإنه ينبغي أن يكون الاطار المؤسسي الذي نقوم بإعداده الآن لفترة ما بعد مؤتمر البيئة والتنمية متضمنا الدينامية والمرونة الضروريتين لاستمراره طوال القرن الحادي والعشرين .

ويرى وفد بلدي أنه في أعقاب مؤتمر البيئة والتنمية أتيحت للأمم المتحدة فرصة فريدة لأن تضطلع بدور قيادي في السير قدما بعملية ادماج البيئة والتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة . إننا نبدأ الآن مهمة انشاء الاطار المؤسسي لفترة ما بعد مؤتمر البيئة والتنمية في وقت مناسب ، تجري فيه الامم المتحدة عملية اعادة هيكلة وتنشيط في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الميادين ذات الصلة . إن الامم المتحدة ، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة ذات الطابع العالمي

والديمقراطي ، القادرة على الاضطلاع بدور محوري في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للدول الاعضاء على الصعيد العالمي على النحو الوارد في الميثاق ، يمكنها أن تقدم إسهاما حاسما في التنفيذ الناجح لجدول أعمال القرن ٢١ .

وينبغي أن يستخدم الاطار المؤسسي لفترة ما بعد مؤتمر البيئة والتنمية كوسيلة للسعي من أجل تعزيز منظومة الامم المتحدة حتى لا تتعرض للتهميش أو ينكر دورها الحقيقي ، المتمثل في كونها الهيئة التشريعية والتداولية البارزة للمجتمع الدولي . وبعد انتهاء الحرب الباردة التي استمرت قرابة ٥٠ عاما ، أصابت خلالها آليات المنظمة بالشلل ، يمكن الآن للأمم المتحدة أن تبدأ ليس فقط الاضطلاع بالدور الذي ارتآه لها الميثاق فيما يتعلق بإدارة الصراعات وتقديم المساعدة الانسانية ، بل أيضا أداء مهامها المنوطة بها بموجب الميثاق في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من المجالات ذات الصلة .

ولم يكن بوسعنا إلا أن نوافق تماما على ما لاحظه الامين العام السابق لمؤتمر البيئة والتنمية من أن قيام الامم المتحدة بعقد قمة الارض ، وهي أكبر تجمع يعقد لرؤساء الدول أو الحكومات ، أمر ذو مغزى عميق . إن حقيقة أن تلك القمة تمثل نقطة تحول في تاريخ منظومة الامم المتحدة تبرر الاعتراف بأن الامم المتحدة هي المحفل الوحيد الذي يمكن فيه للمجتمع العالمي أن يتحد من أجل تحقيق الخير المشترك للجميع . ويتطلع وفد بلدي الى التعاون مع الوفود الاخرى من أجل ضمان استمرار هذا الزخم .

ويدل جدول أعمال القرن ٢١ على وجود إدراك عميق لحقيقة أن السياسات الاقتصادية للبلدان فرادى والعلاقات الاقتصادية الدولية على حد سواء لهما صلة كبيرة بالتنمية المستدامة . ومن الواضح أيضا أن سياسات البيئة والاقتصاد الكلي السليمة لها تأثير ايجابي على البيئة . ويقوم عدد كبير من البلدان النامية ، بما في ذلك تنزانيا ، باجراء عمليات تكيف هيكلي واصلاحات أخرى . وتجرى عملية ادماج المكونات البيئية في نظام تخطيطنا القومي . بيد أن المناخ الدولي ظل غير واعد بالنسبة

للبلدان النامية ، نظرا لاستمرار ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الاساسية ، من حيث قيمتها الحقيقية ، الى أدنى مستوى لها منذ فترة الكساد الكبير في عقد الثلاثينات .

ولا تزال الديون الخارجية على البلدان النامية تشكل عبئا ثقيلا سلبيا . وأدت خدمة الديون الى الظاهرة السيئة وهي ظاهرة التدفق العكسي للموارد من العالم النامي الى البلدان المتقدمة النمو . وتباطأ التحسن الذي كانت بعض المؤشرات قد أظهرته في مجالات مثل متوسط العمر المتوقع ونسبة الوفيات بين الاطفال . وتأثرت برامج الصحة والتعليم على نحو سلبي نتيجة للصعوبات الاقتصادية والحاجة الى إجراء تخفيضات في الانفاق العام كجزء من برامج التكيف .

ولم تحرز جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، التي بدأت في عام ١٩٨٦ ، أي تقدم يذكر . ويمكن للاختتام الناجح لجولة أوروغواي أن يحسن كثيرا من البيئة التجارية الدولية ، ويسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي . كما أن وجود نظام أكثر صراحة ووضوحا واستنادا الى قواعد محددة يمكن أن يوفر للبلدان النامية فرصا أفضل للوصول الى الأسواق ولنمو صادراتها .

وتقع على عاتق الجمعية العامة في هذه الدورة مسؤولية انشاء لجنة تفاوضية حكومية دولية لوضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في تلك البلدان ، وعلى وجه الخصوص بلدان في افريقيا ، التي تعاني من مشكلة الجفاف أو التصحر الخطيرة . لقد قطعنا شوطا طويلا في مفاوضات مضنية للتوصل الى المرحلة السعيدة الحالية المتمثلة في إنشاء اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية . ويحدونا أمل وطيد في أن يتم وضع اللمسات الاخيرة على الاتفاقية المنشودة قبل التاريخ المستهدف في عام ١٩٩٤ . وبغية الحفاظ على هذا الزخم ، نرجو من الامين العام أن ينشئ في أقرب وقت ممكن أمانة مخصصة لمساعدة اللجنة التفاوضية الحكومية الدولية في سعيها الى تحقيق ولايتها . كما نحث المنظمات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة وهي المنظمات التي تتناول قضايا الجفاف والتصحر والتنمية على أن تتقاسم معرفتها وخبرتها مع اللجنة .

وأود في هذه المرحلة من بياني أن أنتقل الى مناقشة طرائق انشاء اللجنة رفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة . لقد كان الغرض من تسمية اللجنة هيئات رفيعة المستوى في المقام الاول إثبات أن المؤسسة المقترحة ستكون قوية وفعالة وقادرة على الاضطلاع بمهامها على النحو المرتأى في جدول أعمال القرن ٢١ . وكان السبب الثاني لذلك ضمان جعل التمثيل في اللجنة على أعلى مستوى ممكن . إننا نفهم أنه قد يتعذر على البلدان ، لا سيما البلدان النامية ، أن تمثل على المستوى الوزاري في كل مداولات اللجنة ، ولكن ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان أن يكون التمثيل على أعلى مستوى ممكن . وسييسر ذلك كثيرا من عمل اللجنة ويعجل به ، كما أنه سيجعل بالامكان الإسراع بتنفيذ قرارات اللجنة بتجنب الروتين البيروقراطي المضني .

وينبغي أن يأخذ أعضاء اللجنة ككل في الاعتبار الاهمية الكبرى المعلّقة على ولاية اللجنة والاهتمام الذي لم يسبق له مثيل الذي آثاره عملها بين أعضاء الامم المتحدة . وأي عدد دون الحد المسموح به بموجب المادة ٦٨ لن يكون كافيا . ووفقا لما جرت عليه العادة ، ينبغي أن تستند العضوية الى مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف . ونحن نتفق أيضا مع رأي الامين العام الذي أعرب عنه في تقريره والذي مؤداه أن اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ينبغي أن تشجع مشاركة المنظمات غير الحكومية ، بما في ذلك قطاع الصناعة ، وقطاع الاعمال ، والمجتمعات العلمية ، وفقا للقواعد والاجراءات المعتمدة خلال عملية مؤتمر البيئة والتنمية .

ويرحب وفد بلدي بالاقتراع بانشاء هيئة استشارية رفيعة المستوى معنية بالتنمية المستدامة تتكون من شخصيات بارزة . ونعتقد أن تلك الهيئة أيضا ينبغي أن تعيّن على أساس التوزيع الجغرافي المنصف ، مع مراعاة الحاجة الى المعرفة العميقة والخبرة الواسعة بقضايا البيئة والتنمية .

ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به المرأة في التنمية ولاسهامها الذي لا غنى عنه بالتالي لانجاح تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، يعتقد وفدي أن الجمعية ملزمة بأن تكفل توازنا واقعيا بين الجنسين - وليس مجرد التمثيل الشكلي للمرأة - فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، والهيئة الاستشارية الرفيعة المستوى ، وأمانة اللجنة .

والى جانب القيام بوجه عام برصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، ينبغي أن تتمثل الوظائف الرئيسية للجنة المعنية بالتنمية المستدامة في استعراض التقدم المتحقق في تنفيذ الالتزامات الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ ، بما فيها الالتزامات المتعلقة بتوفير الموارد المالية وبنقل التكنولوجيا ؛ وفي الاستعراض المنتظم لمدى كفاية التمويل والآليات ، بما في ذلك الجهود الرامية الى تحقيق الأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ .

وينبغي أن تكفل اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة متابعة فعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وأن توفر محفلا أساسيا يجري في إطاره حوار متصل بين الشمال والجنوب بشأن قضايا البيئة والتنمية . وينبغي أن تنظر اللجنة في التقارير والمعلومات التي تقدمها الحكومات والمؤسسات الدولية ووكالات الأمم المتحدة بشأن ما تضطلع به من أنشطة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبشأن ما تواجهه من مشاكل . كما ينبغي أن تكون اللجنة قادرة على استعراض عمليات وأنشطة الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، بما فيها مؤسسات بريتون وودز والمؤتمرات المعنية بالتجارة والمسائل ذات الصلة ، ويجب أن يكون بوسعها أن توصي بالعمل الواجب القيام به في ضوء هذه التقارير . وأخيرا وليس آخرا ، يجب أن تكون عمليات اللجنة واضحة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللجمهور على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي ، وأن يكون الاطلاع على تلك العمليات متيسرا لهما وأن تكون خاضعة لمساءلتهما .

إن رحلتنا الى ريو ومداولاتنا في قمة الأرض كانتا ناجحتين للغاية . ولم يكن أمامنا ، وركبنا يغادر ريو ، سوى خيار واحد هو أن ننفذ تنفيذا فعالا الفصل ٣٣ المتعلق بالموارد والآليات المالية ، والفصل ٣٤ المتعلق بنقل التكنولوجيا السليمة

بيئيا وبناء القدرات من جدول أعمال القرن ٢١ . ويحدونا أمل صادق في أن يكون لدينا ، لدى اختتام مداولاتنا بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، تصور للميدان الذي سيقودنا اليه الطريق المنطلق من ريو .

السيد كاراكوبيرو كامونانوبير (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد حددت قمة الأرض التي اختتمت مؤخرا في ريو دي جانيرو مجالات التزام هامة في ميدان البيئة والتنمية . وينتظر من الجمعية العامة في هذه الدورة السابعة والاربعين أن تنشئ الاليات المؤسسية اللازمة لمتابعة انجازات تلك القمة وأن تبحث السبل الممكنة لاحراز مزيد من التقدم . ولذا ينتظر أن تقوم الامم المتحدة وأسرة وكالاتها بتصدر المسيرة ، ضمانا لتحقيق أهداف ريو .

إن جدول أعمال القرن ٢١ يشكل أشمل إطار لبلوغ هدف التنمية المستدامة . ويتجلى في جدول الأعمال المذكور المفهوم القائل إن الأرض لا يمكن أن تظل قادرة على الوفاء بحاجات الجنس البشري المحاصر بين يأس الفقراء الذي يدفعهم سعيهم من أجل البقاء الى تدمير الكوكب ، والنهم الذي لا يرتوي للأغنياء الذين بات من المتعذر استمرار أنماط استهلاكهم الحالية . والنداء الواضح الصادر عن جدول أعمال القرن ٢١ هو أن على جميع أمم العالم أن تتكاتف على بذل جهد عالمي مشترك يستهدف تحقيق التنمية المستدامة . ويجب أن تركز الجهود من الآن على كفالة الاستدامة والاستمرارية . وقد طرحت في ريو - من منظور البلدان النامية - الاهداف الداعية الى التخفيف من وطأة الفقر ، وتحقيق النمو الاقتصادي ، وإدارة البيئة . إن مرمى جدول أعمال القرن ٢١ هو أن التدابير المعتمدة لحماية البيئة ينبغي ألا تتخذ على حساب عملية التنمية . ويجب أن يكون من حق البلدان النامية المشروع أن تستخدم مواردها الطبيعية تحقيقا لأغراضها الانمائية . ويجب أن يسير حفظ النظام الايكولوجي جنبا الى جنب مع الادارة المنسقة للتنمية المستدامة . وهذا يعني أن المسائل البيئية يجب ادماجها في قضية التنمية المستدامة الأوسع نطاقا بمعناها الاجتماعي والاقتصادي . ويتطلب هذا أيضا تحمل مسؤولية جديدة إذ ينبغي لنا أن نراعي ، ونحن نرسم الطريق

المفضي الى تحقيق التنمية المستدامة ، ما قد ينجم عن سياساتنا من آثار قد تلحق الضرر بالبلدان المجاورة لنا أو البعيدة عنا .

لقد أدى الفقر في البلدان النامية الى جعل التصدي للمشاكل البيئية أمرا أشد صعوبة . والكوارث الطبيعية ، مثل الجفاف والمجاعة ، التي أشاعت الخراب في معظم أنحاء افريقيا الجنوبية والشرقية وخلفت عواقب وخيمة على المحاصيل وسببت خسائر في الارواح ، تجسد عجزنا عن مواجهة هذه المشاكل . وهذا العجز الرهيب ، المقترن بنقص الوعي بالنتائج الحتمية لاستنفاد مواردنا الهشة ، مسؤولان جزئيا عن الكوارث الايكولوجية .

ولذا يمكن القول في حالتنا ، نظرا لاعتماد اقتصاداتنا المفرط على الزراعة ، إن مفهوم التنمية المستدامة لا يمكن استهلال تنفيذه في الوقت الراهن إلا بالشروع في تطبيق أساليب الانتاج الزراعي المستدام . ولن يكون الانتاج الزراعي مستداما في الاجل الطويل إلا إذا حفظت قاعدة الموارد - المتمثلة في الارض والمياه والغابات - من التدهور . وعند ذاك ينبغي تنويع الانتاج الزراعي بحيث يشمل محاصيل جديدة وصناعات زراعية جديدة .

وبالتالي يجب أن يكون بناء القدرات من الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة من المسائل التي تحظى بأولوية قصوى . وسوف تكون الخطوات العملية الرامية الى تيسير الحصول على التكنولوجيات الفعالة بيئيا تدبيرا تكميليا ضروريا في هذا المجال الحاسم الذي يجب أن يولى درجة مماثلة من الأولوية . ويقتضي الامر قيام تعاون دولي من أجل مساعدة البلدان النامية على الوفاء بمتطلبات جدول أعمال القرن ٢١ .

غير أن السؤال الاهم يظل مطروحا : كيف يمكن أن ينتظر من البلدان النامية أن تتصدى للمشاكل البيئية المتعددة التي تواجه اقتصاداتها الناشئة ؟ إن افريقيا جنوبي الصحراء هي المنطقة التي يصل فيها نصيب الفرد من الديون أعلى مستوياته في العالم .

وقد أدت خدمة الديون وحدها إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي في المنطقة وبقدرتها على حماية البيئة . ونتيجة لذلك أصبح من الشائع رؤية الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية لزيادة الانتاج سعيا وراء الحصول على ايرادات التصدير لتسديد ديون لا نهاية لها .

لذا يتضح أن تنفيذ البرامج بموجب جدول أعمال القرن ٢١ سيقتضي موارد هائلة . غير أنه لم يظهر أى التزام صريح أثناء عملية مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبعد ريو ، في هذا المجال الحرج حتى الآن . ومن الجدير بالذكر أن التعهد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية قطع لاول مرة في عام ١٩٨٠ ، أي منذ ١٢ سنة تقريبا ، ويجري تكرار ذلك سنة تلو الاخرى منذ ذلك الحين . ولم يتمكن إلا عدد قليل من البلدان المتفانية من التدليل على التزامها بمساعدة البلدان النامية منذ تعهدها بذلك . بيد أنه بوسع أغلبية البلدان المتقدمة النمو أن توفر المساعدة ، وإذا كان هذا التعهد الذي قطع في عام ١٩٨٠ لم يجر الوفاء به إلا على نطاق ضيق ، فكيف لنا أن نتأكد من أنه سيتم الوفاء بهذا العهد بحلول عام ٢٠٠٠ وفقا لما تم التعهد به في ريو دي جانيرو ؟

وأولئك الذين أشاروا إلى أنهم سيسددون مساهماتهم عن طريق مرفق البيئة العالمية لن يصيبوا الهدف . فمن المعروف للجميع الآن أن من المستحيل تنفيذ معظم البرامج التي نص عليها جدول أعمال القرن ٢١ عن طريق مرفق البيئة العالمية . وإذا ما كان لنا أن نحقق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ ، سيكون من الضروري ، أساسا ، إعادة هيكلة مرفق البيئة العالمية بحيث يفي بمقتضيات جدول أعمال القرن ٢١ والشكل التمثيلي في آن واحد .

إن إدارة مرفق البيئة العالمية بشكله الحالي اليوم لا يمثل البلدان النامية إلا بشكل بسيط . ولا يتسم أسلوب عمله بالوضوح حتى الآن . وهناك ضرورة أساسية لاستعراض معاييره في انتقاء البرامج إذا ما كان لبرامج جدول أعمال القرن ٢١ أن تدرج في مخطط تمويله . وبالتالي يتعين على مرفق البيئة العالمية أن يبذل المزيد للتدليل على التزامه بالوفاء ببنود جدول أعمال القرن ٢١ .

(السيد كاراكوبيرو كامونانوير ، اوغندا)

إن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ سيكون عملية توجهها البلدان وتقوم بلدان نامية كثيرة الآن بإعداد خطط عملها من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ، وستشمل هذه الخطط أولويات وجداول زمنية من أجل تنفيذها . ونظرا لظروف الفقر المدقع والحرمان المزمن في كثير من البلدان النامية ، ولا سيما في بلدان افريقيا جنوبي الصحراء ، فلا يمكن بأى حال أن يتوقع من بلدان المنطقة أن تأتي بالموارد اللازمة لتنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ . وستكون هناك حاجة إلى تمويل جديد وإضافي لدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وتمكينها من المشاركة بصورة مجدية في التدابير الرامية إلى تفادي المخاطر العالمية .

وتود أوغندا ، في هذا الصدد ، أن تكرر هنا أننا قد أعلنا مرارا في محافل شتى بأن نقطة البداية لتعبئة الموارد المالية من أجل جدول أعمال القرن ٢١ يجب أن تكون برنامجا يحرر الموارد من الفئات التالية : أولا ، إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية ؛ ثانيا ، الغاء جميع الديون التجارية التي أقرضت بموجب ترتيبات ضمانات الاستيراد والتصدير ؛ ثالثا ، إلغاء جميع الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف التي تشكل بالنسبة لبلدان افريقيا جنوبي الصحراء الجزء الأكبر من مديونيتها الخارجية إلى جانب الدعم المقدم من البلدان المانحة . ويتعين استكمال هذه الإجراءات بتوفير موارد جديدة وإضافية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ . ولا شك أن هذه التدابير ستوفر موارد من أجل الشروع المباشر في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بشكل مبكر .

لقد تم تكليف هذه الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة بتشكيل لجنة رفيعة المستوى بشأن التنمية المستدامة ستشرف على تنفيذ البرامج بموجب جدول أعمال القرن ٢١ . وإن أهم عنصر في اللجنة التي لم تشكل حتى الآن هو مهامها الخاصة بالتنسيق . ويتعين على منظومة الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي عن طريق ضمان تعاون هيئاتها ووكالاتها بشكل متكامل في تنفيذ برامج جدول أعمال القرن ٢١ .

وستحتاج لجنة التنمية المستدامة ، بغية تمكينها من أداء عملها بشكل فعال ، إلى الدعم من جانب أمانة قوية وفعالة . ولا بد أن يترأس الأمانة شخص له ما يكفي من المعرفة والاقدمية يعينه الأمين العام .

لذلك نعلق آمالا كبيرة على لجنة التنمية المستدامة التي لم تشكل حتى الآن . ونأمل من خلال هذه اللجنة أن يجري تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بحماس وحيوية من أجل تكامل البيئة والتنمية .

السيد كوكييف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) : في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، الذي طالب به المجتمع الدولي وأصبح فيما بعد معلما في حياته ، نتناول لأول مرة المسائل البيئية في إطار التنمية المستدامة ، لإضفاء الأولوية على المسائل المتصلة بحماية البيئة ، بدلا من معالجتها كمسائل ثانوية وادراجها في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة .

لا يخفي على أحد ، حسبما يتأكد من هذا النقاش ، أن نتائج محفل ريو دي جانيرو ينظر اليها في بلدان مختلفة بدرجات مختلفة من التفاؤل ، وهذا أمر طبيعي . فالتنوع في وجهات النظر عنصر أساسي للسعي الخلاق من أجل توافق الآراء وتطبيقه العملي . ولقد تم في ريو وضع أساس صلب لعملية معقدة وطويلة من أجل تنسيق تحركات الدول في ميدان لم يستكشف من قبل نحو هدف تاريخي لم يسبق له مثيل للتنمية المستدامة كشرط أساسي وكهدف نهائي ، أي تعزيز الأمن العالمي ، ومشاركة جديدة يجري اقتلاعها الآن من براثن المهاترات والجدل العقائدي .

لا يمكن رؤية الصورة الكبرى إلا عن بعد . وبعد أقل من خمسة أشهر على انتهاء المؤتمر ، فإنني على ثقة من أن حجم انجازاته لم يستوعب على النحو الكامل حتى الآن . ولكن يمكن للمرء الآن أن يشهد ظهور مدونة للسلوك خاصة بالتنمية المستدامة في شكل إعلان ريو . ومع أن النص نفسه قد يفتقر إلى الكمال بسبب ضيق الوقت ، إلا أن العمل الذي اقترحه الأمين العام في كلمته في ريو يمكن مواصلته بغية استكماله قبل حلول الذكرى الخمسين للأمم المتحدة . ومن الضروري تنفيذ هذه الجهود مسبقا على أسس تنظيمية وعملية معدة إعدادا جيدا .

ولدينا الآن أيضا جدول أعمال القرن ٢١ ، الذي يجسد برنامجا ملموسا للاجراءات المشتركة التي تقوم بها الدول لصالح التنمية المستدامة . ويحدد هذا البرنامج أهم الواجبات والتوجيهات في مجال التعاون ، كما يحدد الاليات التكنولوجية والمالية والتنظيمية لتنفيذ هذا البرنامج . ومن الواضح أن النجاح سوف يتوقف بشكل حاسم على الجهود المبذولة على المستوى الوطني ، بيد أنه أصبح من الممكن للمرة الاولى ادماج هذه الجهود في السياسات الاقتصادية على جميع المستويات .

وأود أن أؤكد أيضا أننا نعلق أهمية خاصة على التنسيق بين الاليات القائمة والجديدة ، لضمان إعادة المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة والمسائل البيئية من المراكز الثانوية إلى مركز الصدارة في أنشطة الامم المتحدة وجمعيتها العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وستكون اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة ، أداة هامة لتقييم تنفيذ قرارات ريو ومواصلة الحوار الذي بدأ في المؤتمر ، بعد أن توفر لها أمانة توكل اليها مهام واضحة ، وتزود بعدد كاف من الموظفين وتخصص لها الموارد . ومن الضروري ، لضمان قيام اللجنة بعمل فعال ، الحفاظ على قوة الدفع التي حشدت أثناء الإعداد للمؤتمر . ويعد إنشاء الإطار التنظيمي الأمثل الذي يتيح قيام اللجنة بعملها على نحو فعال في المستقبل أحد المهام الرئيسية المعروضة على الجمعية في إطار هذا البند من جدول الأعمال . ويحتوي تقرير الأمين العام وبيانه في هذا المحفل على اعتبارات هامة للغاية وحكيمة لتحقيق هذا الهدف ، ويمكننا أن نسترشد بها في عملنا .

ومن المفيد أيضا في رأينا ، اتخاذ قرار مبدئي بشأن جعل عمل المركز البيئي للمساعدة الطارئة على أساس دائم .

لقد اتسع نطاق المسائل البيئية العالمية التي تغطيها الاتفاقات القانونية بشكل ملحوظ . ويعبر توقيع الاتفاقيتين المعنيتين بالمناخ والتنوع البيولوجي عن اهتمامات جميع البلدان ، بما فيها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول . وقد

اتفق على المبادئ التي تحكم إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة بهدف ابرام اتفاقية بشأنها . وبدأت الاستعدادات للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة التصحر . وهناك عامل آخر . لقد استقطبت المشاركة العالمية التي ولدت في ريو التفاعل بين الهياكل الحكومية وغير الحكومية ، والجهود المشتركة الرامية إلى النهوض بالتعليم البيئي بمشاركة نشطة واسعة النطاق من جانب كل المجموعات السكانية الكبرى .

ويمكن القول إن مؤتمر ريو قد أنجز الكثير - أقصى ما يمكن إنجازه في ظل الظروف السائدة حاليا - وأن المهمة الرئيسية المتصورة الآن تكمن في إدارة هذا الكنز الهائل على نحو براغماتي ودون النزوع إلى نهج متطرف يدعو إلى "كل شيء أو لا شيء" ، ودون أنانية أو تحيز أو ريبة ، بل باستعداد لمساندة مفهوم وممارسات الاستدامة ، أي ، في التنمية المجدية بيئيا .

وقد أبدت روسيا هذا الاستعداد ، مع كل ما تعانيه من صعوبات في التحول إلى اقتصاد السوق . ويرد التأكيد على ذلك مجددا في "التقرير القومي عن حالة البيئة في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩١" ، الذي نشر مؤخرا في موسكو .

وإحدى السمات المميزة لذلك التقرير تتمثل في موضوعيته . وتشير الوثيقة بوضوح إلى الحالة غير المرضية التي وصلت اليها البيئة الإنسانية في روسيا . فما زال التدهور البيئي مستمرا ، وعلى الأخص نتيجة للتلوث بالمواد الضارة . ويبين التقرير أن التدهور الملحوظ في الانتاج في عام ١٩٩١ لم ينجم عنه تحسن كاف في الحالة البيئية . وزادت مستويات التلوث الجوي المسجلة في ٨٤ مدينة روسية بشكل متكرر وأحيانا بشكل دوري بمقدار ١٠ أضعاف أو أكثر عن أقصى تركيز تسمح به المعايير الصحية . واليوم تسود الأحوال الإيكولوجية الحرجة في ١٣ منطقة مساحتها الكلية ٢,٥ مليون متر مربع أو نحو ١٥ في المائة من أراضي روسيا تقريبا .

لكن هناك ميزة أخرى للتقرير تتمثل في أنه لا يقتصر على مجرد تسجيل المشكلات القائمة . وتصف الوثيقة على نحو موضوعي العدد المتنامي من العلامات

الايجابية التي اقترنت في معظمها باعتماد قانون "حماية البيئة الطبيعية" في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، وهو قانون شامل موجة نحو اقتصاد السوق . وإن إقدام الحكومة الروسية على فرض غرامات كجزاءات على تلويث البيئة رفع من شأن دور المعايير البيئية إلى مستوى القواعد والمعايير المطبقة التي تعتبر جزءا حيويا من الآلية التي تضمن التنفيذ الفعال لتشريعات الحماية البيئية . ولرصد تنفيذ هذه التشريعات ، تم فحص أكثر من ٠٠٠ ٢٦٧ مشروع صناعي ومؤسسة في العام الماضي .

وتفلغلت نفس الروح التي تعتمد على التحليل المتوازن المتأني في التنبؤات البيئية التي تستهدف اتخاذ تدابير وقائية ملائمة . والهدف من صياغة تدابير الأولوية المركبة المقترحة - القانونية والتنظيمية والاقتصادية - التي ترمي إلى الحيلولة دون تفاقم الحالة البيئية في البلاد أثناء السنتين أو الثلاثة القادمة ، هو إيجاد أساس قانوني واقتصادي يتسم بالكفاءة لتعزيز الأمن البيئي . والغرض من هذه المهمة هو وضع سياسة للدولة ترمي إلى إرساء الأساس الفعال للتنمية الاقتصادية المستقرة التي تستند إلى الحفاظ على الأبعاد اللازمة للبيئة الطبيعية واستخدام الموارد الطبيعية بحرص . ومن بين الخطوط الرئيسية لهذه السياسة إعداد آلية قانونية اقتصادية جديدة تحكم التفاعل بين هيئات الدولة على مختلف المستويات وبين مستخدمي الموارد الطبيعية ، علاوة على ادراج المتطلبات البيئية لدى تقييم الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية والعواقب المترتبة على القرارات الإدارية . وهناك سلسلة من التدابير المتصورة بغية ضمان السلامة البيئية على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية تتفق تمام الاتفاق مع الاتفاقات والاتفاقيات الدولية السارية . وتقترح الوثيقة البدء في وضع وتنفيذ برامج مخصصة للحماية البيئية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية تشرف عليها الدولة ؛ وتسلم الوثيقة بالمساهمة النشطة لجميع طبقات السكان وجميع الفئات الاجتماعية في إضفاء الطابع البيئي على اصلاحات الجارية كشرط وحيد لتنفيذ السياسة البيئية بكفاءة . وقد حددت المهمة بهدف إعداد

آلية تتسم بالكفاءة لإعمال حق كل مواطن - وأوكد - حق كل مواطن - في أن يشارك في اتخاذ القرارات التي تؤثر على مصالحه أو مصالحها أو في الحصول على تعويض عن الضرر المحي الذي يحيق به من جراء التلوث البيئي أو غيره من الآثار الضارة ، وفي الحصول على معلومات تحليلية دقيقة وسريعة عن حالة البيئة الطبيعية وعن نوعية مياه الشرب والمنتجات الغذائية .

وليس من الصعب أن نلاحظ أن التدابير المتوخاه تتماشى تماما مع توصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، ومع نص وروح إعلان ريو ، ومع جدول أعمال القرن ٢١ .وهي تعد جانبا طبيعيا من تصميمنا على تنفيذ توصيات ذلك المحفل .

إن التفهم الذي يبديه المجتمع الدولي وتضامنه معنا وموقفه المواتي تجاه مشاكلنا واحتياجاتنا وإمكانياتنا في المرحلة الانتقالية يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنا فيما يتعلق بتحقيق هذه المساعي . وسيبذل الوفد الروسي كل ما في وسعه في هذه الدورة لتعزيز المشاركة العالمية الجديدة لكي تضفي عليها معنى ملموسا أكبر ولكي تحولها إلى قوة دافعة لأنشطة الامم المتحدة النوعية الجديدة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية .

ونحن نشعر بالامتنان لجميع المتحمسين لقمة الأرض ، بما في ذلك أمانة المؤتمر ، ونشيد بصفة خاصة بأمينها العام السيد موريس ستروننغ وهو مستشار خاص أيضا لمدير برنامج الامم المتحدة الإنمائي ورئيس شركة أونتاريو - هيدرو الذائعة الصيت لالتزامه الفعال الراسخ بمثل منظمتنا .

وهو تعبير آخر عن الوحدة بين القول والفعل ، بين مفهوم التنمية المستدامة وممارستها . وهذه الوحدة هي القادرة على ضمان تنفيذ أكبر جانب ممكن من جدول أعمال القرن ٢١ ، حتى في هذا القرن ، وعلى تحويل التنمية المستدامة إلى حقيقة وتقريب الوقت الذي يقوم فيه المجتمع الدولي بتقييم المنجزات العظيمة التي تحققت في ميدان الحماية البيئية والتنمية ، تقييما حقيقيا بوصفها اسهاما ثمينا في تعزيز السلم ، مما يجعلها موضع ملاحظة لجنة جائزة نوبل . وإن الوقت الذي يتحقق فيه كل ذلك يتوقف ، في رأيي ، علينا .

السيد إلياشيف (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشترك وفدنا في هذه المناقشة لكي يعبّر عن اهتمامه الكبير بمتابعة مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ونحن نتطلع إلى تحقيق نتائج ملموسة لهذه المداولات وتنفيذ هذه النتائج ، تلبية لتطلعات البشرية .

وقد اطّلعنا على التقارير الشاملة للمؤتمر وللامين العام ، واستمعنا باهتمام بالغ إلى البيان الواضح المعالم الذي ألقاه الامين العام والذي ركّز فيه على القضايا الحاسمة التي نواجهها ، على إعادة تشكيل هيكل منظومة الامم المتحدة .

وتسهم اسرائيل في هذا الحوار بايمانها في التوجه الطليعي للتاريخ البشري ، وبايمانها بأن التقدم والتنمية المستدامة ، وليس التكرار الحتمي ، هو قانون الحياة .

مازال رأينا لسنوات طويلة حتى الآن هو أن الفجوة بين مستويات وقدرات الدول الغنية والدول الفقيرة لا تزال تشكّل أكبر خطر على السلم العالمي وأشد إهانة لكرامة الانسان أكثر من أي تهديد ينجم عن اهتمام معترف به في مجال الحرص على البيئة والانضباط البيئي . وينبغي لحلولنا أن تتماشى مع التصنيع والانجازات التقنية . والتراث العلمي يجب أن لا يكون حكرا على تلك البلدان المحظوظة . فالهدف هنا هو ايجاد وفاق ايجابي بين التنمية وبين حفظ التراث الطبيعي للبشرية .

ولا يمكن أن يتأتى الحل الحقيقي طويل الاجل لمشكلة الفقر ما لم ندمج على الوجه الاتم الشواغل البيئية في جميع الانشطة الانمائية . إن أي نهج عالمي متكامل ينبغي أن يشتمل على التنمية البشرية وحماية البيئة والمسائل الاجتماعية والديموغرافية ، والتدريب المهني ، والصحة والتعليم للجميع ، ونقل التكنولوجيا ، والقضاء على الفقر . وهذه الصلة التي لا تنفصم بين البيئة والتنمية المستدامة سبق أن أُعترف بها في ريو .

وفي استكهولم قبل عشرين سنة ، أثار مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية وعيا عالميا بيئيا يبعث على الدهشة . وقمة الارض في ريو شكلت بداية العمل .

فالنجاح الرئيسي لريو يكمن في حقيقة أن المؤتمر نجح في وضع التزامات جديدة هامة للبيئة والتعاون الانمائي . وكما أكد في ريو بقوة ، فإن البيئة تشكّل جزءا لا يتجزأ من التنمية المستدامة ولا يمكن النظر إلى البيئة بمعزل عنها .

لقد فتح جدول أعمال القرن ٢١ آفاقا جديدة بكل تأكيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . ويتعين علينا أن نستمر في التعويل على زخم التعاون الدولي بشأن البيئة والتنمية المستدامة . وينبغي علينا أن نهيئ شعورا جديدا من المشاركة في المستقبل . وينبغي علينا أن نترجم كلمات هذا الجدول إلى أفعال . وهذا دين علينا لأطفالنا وأحفادنا . وثمة مسؤولية كبيرة على عاتق اللجنة الجديدة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستؤسس لتصبح المحفل الرئيسي للتعاون والعمل الدوليين .

واسرائيل بالذات تدرك الطابع الهش للبيئة والتنمية ، لأن نهضة بلدي هي دراما إيكولوجية مستمرة من ترميم أرض جميلة مجروحة متآكلة وعارية ، دراما من استعادة وديان خصبة تدهورت إلى مستنقعات تعج بطنين جحافل بعوض الملاريا ، دراما من عكس اتجاها الجشع والاهمال اللذين أوجدا هذه الصحراء .

هناك أمثلة قليلة في المؤلفات الأدبية للحركات الوطنية على مثل هذا التعاطف مع أرض جميلة معذّبة . وهذا الاعتناء يزداد تعمُّقا بالتقاليد الدينية التي سنّت قبل آلاف السنين قوانين تقضي بأن تترك الأرض بورا كل سبع سنوات ، وبأن تكون الحيوانات الأليفة موضع رعاية انسانية . وفي يومنا هذا فإن اسرائيل ، التي تستعمل الآن ١٠٠ في المائة من مياهها العذبة المتاحة ، تهتم اهتماما خاصا وفريدا بحفظ المياه ، وتنقيتها ، وتحليتها تحت رقابة مركزية صارمة .

ولكن الهبة الأساسية التي تنطوي عليها تجربة اسرائيل بأمل تحسين البيئة تكمن في مغامرة النقب . فإيماننا منا بأن الصحراء من صنع الانسان ، وليست قرارا لحتمية التاريخ ، شرعنا في حملة لمكافحة الجفاف تمخضت عن نتائج نشاطرها الآن مع دول العالم الأخرى . وبوسع كل منا أن يتجنب أخطاء الآخرين ، وأن يحاكي كل منا نجاحات الآخرين . ولا يوجد ما هو أكثر الحاحا من برنامج للمعلومات البيئية وتجميعها ونشرها ورصدها تحت رعاية دولية .

ولكل مشكلة تقريبا حلها التكنولوجي أو العلمي الممكن ، شريطة توافر الرغبة في حل تلك المشكلة ، وإتاحة الوسائل المالية اللازمة . والحلول لن تنجح ، إن لم تصمم وتنفّذ على نطاق عالمي . ويمكن للامم المتحدة أن تستعيد كثيرا من هيبتها ودويّها إن أعطت الأولوية الأولى لتلك المعضلات ذات الأبعاد العالمية .

وكما قال وزير خارجية اسرائيل ، السيد شمعون بيريز ، في بيانه أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ،

"ينبغي أن تكون الامم المتحدة مقر النضال الشامل لحماية البيئة ضد التهديدات الجديدة . وأن تكون مركزا للقوة لوقف زحف الجوع" .

(A/47/PV.20 ، ص ٤٦)

ونتيجة للاهتمام العالمي فيما يبدو ، أصبح من المسلّم به أخيرا أن البيئة لا تشكّل بعد الآن بندا على جدول أعمال الدول الثرية دون سواها . فالاخطار التي تتهدد البيئة لا تميز بين دول أو قارات ، ولكي ننجح في مكافحة هذه التهديدات ، نحتاج إلى نهج عالمي . ولا يمكن أن نستثني أي بلد من هذا الجهد ، فكل منّا ، كبيرنا وصغيرنا ، غنينا وفقيرنا ، ينبغي أن يسهم في مواجهة هذا التحدي على قدر استطاعته . وينبغي أن تسود أيضا الرغبة العامة لمشاطرة المعارف والخبرات والتجارب والموارد ، لجعل هذه الحملة حملة عالمية حقا لحماية كوكبنا .

لقد وافقت قمة الارض في ريو على إطار للمشاركة العالمية في المسؤولية من أجل رفاه كوكبنا . وفي حين يتعيّن علينا أن نحدد مستوى الوعي العام والسياسات العامة على صعيد عالمي ، ينبغي أيضا أن نولي اهتماما خاصا بالتعاون الاقليمي لحل المشاكل ذات المصلحة المشتركة . وفي هذا الصدد ، فإن خطة عمل البحر المتوسط ، التي نفخر بأننا عضو نشيط فيها ، ربما تشكل مثلا ممتازا لذلك . إن الكثير مما حققناه ما كان ممكنا إذا عولج على أساس وطني انفرادي محض . وبدون الجهد المتضافر من جانب كل الدول الأعضاء لما أصبحت شواطئ اسرائيل وشواطئ بلدان متوسطة أخرى ، على سبيل المثال ، أكثر نظافة .

إننا نواجه تحديات المستقبل بيقين بأن حماية البيئة لا تتعارض مع التنمية ، وبأن انجازات البيئة والتنمية ستذهب سدى إذا لم نحقق التكامل مع التنمية في كل القطاعات .

إن التكنولوجيا عنصر أساسي في التنمية المستدامة ، وينبغي أن نختارها بكل عناية بقصد مواءمتها مع الاحتياجات الخاصة لكل بلد نام . فالتغيُّر التكنولوجي يبشر باتاحة برامج مجدية متوسطة وطويلة الأجل صوب التنمية والبيئة المستدامة . إن البحث والتنمية في مجال استخدام الطاقة الشمسية كانا وما زالا يشكلان ميدان رئيسيا للمسعى في اسرائيل . وقد ثبتت جدوى تصنيع الطاقة الشمسية واستخدامات الكتلة الحيوية من حيث مردود التكاليف . ونحن نركِّز الآن أيضا على عدة مشاريع لاستخدام الطاقة الشمسية في الأغراض الزراعية والصناعية .

وكجزء من الجهد الدولي لحماية البيئة ، اشتركت مجموعة تزيد على مائة شركة اسرائيلية في بحوث واسعة لتطوير واستحداث تكنولوجيات متطورة مبتكرة موجهة للتصدير .

وبعض مجالات النشاط هي تخفيف الضوضاء التي تحدثها الطائرات النفاثة واستنباط تدابير لمكافحة التلوث ضد الغازات الكيميائية والملوثات البيولوجية ، وتحديد المواد السامة في المياه وتحسين إزالة ما ينسكب من نفط في البحار ، وتحويل المواد المستخدمة في رش المحاصيل إلى مواد غير ضارة .

إننا نعتقد أن هذه التكنولوجيات البيئية التي نرغب في مشاركتها مع بلدان نامية أخرى ، يمكن أن تقوم بدور هام في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة . وهذه الموضوعات المترابطة لها صلة بالتأكيد بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ .

وتتكيف أبحاثنا مع الاحتياجات الخاصة لعصرنا وترتبط أيضا بالتنمية الواسعة التي تجرى في اسرائيل في ميدان استخدام موارد المياه وفي عمليات تحلية مياه البحر والمياه المالحة في الصحراء . وجميع هذه البحوث والتطورات التي تتضمن أعلى درجة من التحكم في المياه في العالم موجهة إلى تحويل الصحارى الجافة إلى تربة خضراء مثمرة قادرة على انتاج الغذاء .

إن التصحر يؤثر على حياة ما يقرب من ٣,٧ بليون انسان . ويجب علينا ، كمهتمين بالبيئة أن نضاعف جهودنا للقضاء على التصحر . ونعتقد أن المهارات العلمية المتوفرة اليوم ، والتكنولوجيا المتطورة توفر الأمل في مواجهة هذه المشكلة وفي تحويل المناطق الجافة إلى مناطق يمكن أن يقطنها الانسان وينتج فيها .

إن المعهد الوطني لبحوث الصحراء في جامعة بن غوريون في اسرائيل يضطلع ببحوث تتعلق بتطوير المناطق الجافة وبصفة خاصة لتحويل الصحراء إلى بيئة منتجة . ويتخطى نطاق أنشطة المعهد حدود اسرائيل لأن معظم بحوثه لها أهمية عالمية . ونحن نهدف إلى مشاركة خبرتنا ومعرفتنا مع أي بلد . إن الشرق الأوسط به أراضي صحراوية واسعة ولكن موارده المائية قليلة . ويمكن أن تتحول الصحراء إلى أرض خضراء خصبة . والخبرة

والتكنولوجيا متاحتان ويمكن إعادة استخدام المياه وانتاج مياه نقية جديدة من البحر .

ومن الناحية التاريخية فإن مساعي الانسان لاستيطان الصحراء ومحاولاته لكسب رزقه في الاراضي القاحلة ، قديمة قدم الانسان نفسه وقد أعطى النبي إشعيا في نبوءته تصويرا لهذه المساعي عندما قال :

"تفرح البرية والأرض اليابسة ويبتهج القفر ويُزهر كالنرجس" .

(الكتاب المقدس ، إشعيا ٣٥ : ١)

من الواضح أن خطة العمل على المستوى الدولي لازمة لمكافحة التصحر . وبالتالي فإننا نرحب في هذا السياق بالاقتراح الخاص بوضع إطار لصياغة اتفاقية ونأمل أن يتم هذا العمل على وجه السرعة .

ولا يقل العنصر البشري أهمية في التنمية وذلك بالاشتراك الفعال للمواطنين في تنفيذ السياسات الوطنية . وبالتالي ينبغي أن نوجّه اهتماما متزايدا إلى الموارد البشرية والتنمية المستدامة ونقل الخبرة والتكنولوجيا . وقد أولينا قدرا كبيرا من التركيز لتطوير الموارد البشرية التي أصبحت أساس التوسع التكنولوجي في البلاد وسمة بارزة للتعاون التقني والاقتصادي المكثف فيما بين البلدان .

ولا يمكن أن نقلل من شأن آليات التمويل الكافية فهي تمثّل مفتاح الحماية البيئية . وفي العقود الماضية حقق البنك الدولي وبنوك التنمية الاقليمية والمؤسسات الدولية الاخرى نجاحات تستحق الثناء في تعزيز التنمية في الزراعة والصناعة والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في عدد لا يحصى من الامم النامية . ويمكن لهذه المنظمات أن تبدي نفس المهارة في تعزيز تنمية بيئية سليمة .

ينبغي أن نعزّز قدرات مرفق البيئة العالمية لتمويل برامج البيئة التي تهم جميع الامم . وينبغي أن يؤكد اجتماع كانون الاول/ديسمبر الذي سيعقد في كوت ديفوار ، إعادة تشكيل هذا المرفق وفقا لما تم الاتفاق عليه في ريو وذلك حتى تبدأ مرحلة التشغيل قبل نهاية عام ١٩٩٣ .

يجب على المنظمات الدولية أن تضطلع بدور انتقالي في العالم النامي في الوقت الذي تبني فيه الأمم المختلفة هياكلها الوطنية الأساسية لإدارة البيئة . وقد اقترح وفدنا في ريو أن تحشد شبكة برنامج الأمم المتحدة الانمائي لخدمة البيئة . ويسعد وفدي أن يلاحظ أن مدير البرنامج قد اتخذ بالفعل التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

إن المنظمات البيئية غير الحكومية تستحق تأييدنا . ونأمل أن تستمر هذه المنظمات في أداء دور الحافز لتحسين البيئة .

إننا نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه في ريو بشأن الترتيبات المؤسسية لمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وبصفة خاصة انشاء لجنة التنمية المستدامة . وينبغي أن تكون متابعة المؤتمر متصلة اتصالا كاملا بعملية إعادة التنشيط التي تجرى الآن في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة ، بما يضمن اندماج توصيات المؤتمر في أنشطة الأمم المتحدة التشغيلية .

إننا نؤيد وجهة النظر بأن الهدف الرئيسي لهذه اللجنة هو أن توفّر محفلا حكوميا دوليا مناسبا لتبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية والمتعددة الأطراف . ينبغي أن نضمن ليس فقط أن تكون هذه الهيئة فعّالة ونشطة ، بل أن تمثّل أيضا المصالح الوطنية لجميع الأمم حتى نضمن التعاون الدولي الحقيقي . وعند البت في تشكيل هذه الهيئة وفي عضويتها ينبغي أن نراعي مبدأ العالمية . ونحن نؤيد الرأي بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وغير الأعضاء في الهيئة يحق لها أن تشارك مشاركة كاملة في المداولات بصفة مراقب .

وكما ذكرنا من قبل ، يشكّل التعاون الاقليمي عنصرا أساسيا لتنفيذ أي تدبير يتعلق بالبيئة . ونحن جميعا نوافق على أن المشكلات البيئية لا تعرف الحدود ، ومع ذلك فإن النزاعات والخلافات في جميع أنحاء العالم تمنع التعاون الحقيقي .

إن الشرق الأوسط يملك قدرات هائلة للتنمية الاقتصادية . والمشروعات المتنوعة المشتركة والمتعددة الأطراف للتعاون الدولي ستكون لها فائدة مشتركة كما أنها ستعزز رفاه جميع الأطراف . ونحن نشارك حاليا في مفاوضات ثنائية لوضع نهاية لنزاعات الماضي وفي مفاوضات متعددة الأطراف لإرساء أسس المستقبل .

وأثناء المحادثات المتعددة الأطراف الأخيرة ، في إطار عملية السلم في الشرق الأوسط ، طرحت اسرائيل اقتراحات ومشروعات مفصّلة وملموسة للتعاون الاقليمي والتنمية في ميادين مختلفة تشمل في جملة أمور ، التنمية الزراعية في المناطق الجافة ، ومركزا لمكافحة التصحر ، ومصادر بديلة للطاقة ، وتكنولوجيا تحلية المياه وحماية البيئة . هذه المشاريع لا تعني فقط التعاون ولكنها قبل كل شيء ترمي إلى بناء الثقة وتحقيق التقدم نحو السلم .

إن إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ينص في المبدأ ٢٥ على ما يأتي :

"السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة لا تتجزأ" .

إن رغبتنا ورؤيتنا هما أن السلم ينبغي أن يشمل جميع البلدان المجاورة حتى نتمكن من تحقيق تسوية شاملة في المنطقة تسمح لنا بالعيش معا في مساواة وثقة واحترام متبادل ، وهذا يجعل من الممكن لجميع الشعوب والامم في منطقتنا أن تكرس وتخصص جهودها ومواردها وطاقتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق التعاون الحقيقي ، لأن السلم والرخاء لا يتجزآن .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠